مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٧) العدد (١)
الإصدار الثالث والعشرون
٢٠٢٦ (٣٢-١)

تأثير حرب غزة 2023 على الأسواق الفلسطينية: دراسة تطبيقية على الأسواق السلعية

أ.د. نسيم أبو جامع

أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر بغزة، فلسطين

م. علاء الكريري، أ. يحيى نعمان علوان،

أ. بلال نعمات علوان، أ. ليندا إبراهيم عابد

الباحثون في برنامج الدكتوراه المشترك الجامعة الإسلامية بغزة وجامعة الأزهر بغزة، فلسطين.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ يناير ٢٠٢٦م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر حرب ٢٠٢٣ على الأسواق الفلسطينية، وبخاصة الاسواق السلعية في قطاع غزة من خلال قياس التغيرات التي طرأت على مستويات الأسعار، وتوفير السلع، وتوازن العرض والطلب، إضافة إلى تقييم انعكاسات تعطل سلاسل الإمداد وتدهور البنية التحتية على الأمن الغذائي والواقع الاقتصادي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى بيانات ثانوية رسمية ودولية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد، وتقارير أممية مثلUNCTAD وWFP وOCHA والبنك الدولي وغيرها، مع إجراء مقارنات كمية بين الفترات الزمنية المختلفة.

أظهرت النتائج أن حرب غزة ٢٠٢٣ أحدثت صدمة اقتصادية عميقة أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الأساسية وتآكل القدرة الشرائية للأسر، وتوقف شبه كامل للإنتاج المحلي وتحول السوق إلى حالة ندرة تعتمد على المساعدات، وتعطل سلاسل الإمداد نتيجة إغلاق المعابر وارتفاع تكاليف النقل، ما أدى إلى استنزاف المخزون وتفاقم التضخم الغذائي، وأيضاً أدى إلى تدهور الأمن الغذائي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات قياسية.

وتوصي الدراسة بضرورة ضمان تدفق الإمدادات الغذائية الطارئة عبر قنوات آمنة وسريعة، ودعم إعادة بناء الانتاج المحلي الزراعي والصناعي لتعزيز الاكتفاء الذاتي النسبي، والعمل على تطوير سلاسل الإمداد والبنية اللوجستية وتحسين قدرات التخزين والتوزيع، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية لضمان الأمن الغذائي للأسر، وتبني سياسات طويلة الأمد لتعزيز الصمود الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: حرب غزة ٢٠٢٣؛ الأسواق السلعية؛ الأسعار؛ الأمن الغذائي؛ سلاسل الإمداد؛ البطالة؛ الفقر؛ الاقتصاد الفلسطيني.

Abstract

The study aimed to analyze the impact of the 2023 Gaza War on Palestinian markets, particularly commodity markets in the Gaza Strip, by measuring the changes that occurred in price levels, the availability of goods, and the balance between supply and demand. It also evaluated the implications of disrupted supply chains and the deterioration of infrastructure on food security and the overall economic situation. The study adopted a descriptive analytical methodology based on official and international secondary data issued by the Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestine Monetary Authority, and UN reports such as UNCTAD, WFP, OCHA, the World Bank, and others, while conducting quantitative comparisons across different time periods.

The results showed that the 2023 Gaza War created a profound economic shock that led to an unprecedented rise in the prices of basic commodities and a severe erosion of households' purchasing power. The war caused an almost complete halt to local production, turning the market into a state of scarcity dependent on humanitarian aid. It also resulted in disrupted supply chains due to border closures and rising transportation costs, which led to inventory depletion and exacerbated food inflation. In addition, the war caused a deterioration in food security and raised poverty and unemployment rates to record levels.

The study recommends ensuring the flow of emergency food supplies through safe and rapid channels, supporting the reconstruction of local agricultural and industrial production to enhance relative self-sufficiency, working on developing supply chains and logistical infrastructure and improving storage and distribution capacities, strengthening social protection programs and cash transfers to ensure household food security, and adopting long-term policies to enhance economic resilience.

Keywords: Gaza War 2023; Commodity markets; Prices; Food security; Supply chains; Unemployment; Poverty; Palestinian economy.

*** المقدمة**

شهد قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ واحدة من أعنف الحروب التي طالت بنيته الاقتصادية والاجتماعية، مخلفة دماراً واسعاً وأزمة إنسانية واقتصادية غير

مسبوقة، فقد أسهمت الحرب في تعطيل شبه كامل للأنشطة الاقتصادية، وتدمير البنى التحتية الإنتاجية، وإغلاق المعابر، وانهيار سلاسل الإمداد، الأمر الذي انعكس مباشرة على الأسواق الفلسطينية وبخاصة الأسواق السلعية. وتشير التقارير الدولية إلى أن اقتصاد غزة انكمش بأكثر من ٨٠٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، مع ارتفاع كبير في معدلات الفقر والبطالة، وتدهور القدرة الشرائية للأسر الفلسطينية (UNCTAD, 2024; World Bank, 2024).

كما سجلت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ارتفاعاً حاداً في مستويات الأسعار، حيث زادت تكلفة السلع الأساسية بما يفوق ٣٠٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، في ظل ازدياد معدلات البطالة إلى أكثر من ٥٠٪ في غزة، وتراجع النشاط التجاري إلى مستويات غير مسبوقة (PCBS, 2023)، ويعد هذا الارتفاع في الأسعار وتراجع المعروض انعكاساً مباشراً لتدمير المقومات الإنتاجية وتعطل الحركة التجارية، إضافة إلى الانخفاض الحاد في الدخل وارتفاع معدلات الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

ونظراً لكون الأسواق السلعية تمثل ركيزة أساسية في الحياة الاقتصادية، فقد كانت الأكثر تأثراً بالحرب، إذ ارتبطت وفرة السلع وأسعارها بمدى توفر الواردات، وإمكانية النقل والتوزيع، وقدرة الأسر على الشراء. هذا الواقع يبرز الحاجة إلى دراسة علمية تحليلية ترصد وتحلل أثر حرب ٢٠٢٣ على الأسواق الفلسطينية، وتوضح التغيرات التي أصابت مستويات الأسعار، وتوفر السلع، وتوازن العرض والطلب، مع التركيز على قطاع غزة قبل الحرب وبعدها، بما يسهم في دعم صناع القرار في وضع سياسات التعافي وإعادة الإعمار.

*** مشكلة البحث**

أظهرت الدراسات الاقتصادية الخاصة بفلسطين وقطاع غزة، كما ورد في عدد واسع من الدراسات مثل دراسة العجلة وعيسى (٢٠٢٤)، وعبد الكريم (٢٠٢٤)، وحلس (٢٠٢٥)، ومقداد وآخرون (٢٠٢٥)، أن الاقتصاد الغَزّي كان يعاني من هشاشة حتى قبل اندلاع حرب ٢٠٢٣، نتيجة الحصار الممتد لأكثر من خمسة عشر عاماً، وتقييد الحركة التجارية، وتدمير البنية الإنتاجية في جولات العدوان السابقة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانكماش الناتج المحلي، وضعف الاستثمار، وتآكل البنية التحتية. وقد أكدت هذه الدراسات أن قطاع غزة كان يعيش حالة اختناق اقتصادي مزمن، وأن الأسواق السلعية كانت ضمن بيئة مشوهة تخضع لإجراءات الاحتلال أكثر من خضوعها لآليات السوق الطبيعية.

ومع اندلاع حرب ٢٠٢٣، أشارت الدراسات الحديثة، خصوصاً تقارير UNCTAD (٢٠٢٤)، والبنك الدولي (٢٠٢٤)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني PCBS (٢٠٢٣)، إلى أن الحرب أحدثت صدمة اقتصادية حادة وغير مسبوقة أدت إلى انكماش اقتصاد غزة بما يزيد عن ٨٠٪، وارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات تاريخية، وانهيار سلسلة الإمدادات، وتوقف ٩٢٪ من المنشآت التجارية، وتراجع القدرة الشرائية بشكل كبير. وتجمع دراسة مقداد وآخرون (٢٠٢٥) ودراسة حلس

(٢٠٢٥) على أن الأسواق السلعية تحديداً كانت من أكثر القطاعات تأثراً بالحرب نتيجة توقف الإنتاج، وإغلاق المعابر، وتدمير المخازن، وغياب الأمن اللوجستي، وظهور السوق السوداء، وارتفاع أسعار السلع الأساسية بنسب تجاوزت ٢٠٠–١٠٠٠٪ في بعض الحالات.

وفي الوقت نفسه، تكشف الدراسات السابقة عن فجوة معرفية واضحة تتمثل في غياب التحليل الكمي المقارن لواقع الأسعار وتوفر السلع قبل وبعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: –

ما تأثير حرب ٢٠٢٣ في غزة على الأسواق الفلسطينية، وبخاصة الأسواق السلعية من حيث مستويات الأسعار، وتوفر السلع، وحجم الطلب والعرض في قطاع غزة؟

ومن هذا السؤال الرئيس تتفرّع الأسئلة الفرعية التالية:–

١– ما أبرز التغيرات التي طرأت على مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني (الناتج، البطالة، الفقر، التضخم) بعد اندلاع حرب ٢٠٢٣ في غزة؟

٢– إلى أي مدى أثّرت الحرب على مستويات الأسعار في الأسواق السلعية، ولا سيما السلع الغذائية والاستهلاكية الأساسية؟

٣– ما الفروق بين تأثير الحرب على الأسواق في قطاع غزة قبل وبعد الحرب؟

٤– كيف انعكس تعطّل سلاسل الإمداد وإغلاق المعابر على توفر السلع، وتكاليف النقل، ومخزون الأسواق؟

٥– ما السياسات والإجراءات التي يمكن أن تُسهم في الحدّ من الآثار السلبية للحرب على الأسواق، وتعزيز صمود الأمن الغذائي في فلسطين؟

*** أهداف الدراسة**

١– تحليل تأثير حرب ٢٠٢٣ في غزة على مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني ذات الصلة بالأسواق السلعية (الناتج، البطالة، الفقر، التضخم).

٢– قياس أثر الحرب على مستويات الأسعار وتوفر السلع الأساسية في الأسواق الفلسطينية، مع تركيز على سلع غذائية واستهلاكية مختارة، ومقارنة تأثير الحرب على الأسواق السلعية في قطاع غزة قبل الحرب وبعدها.

٣– تفسير الكيفية التي أثر بها تدمير البنية التحتية وتعطل سلاسل الإمداد وإغلاق المعابر على توازن العرض والطلب في الأسواق.

٤– تقديم مجموعة من التوصيات لصانعي القرار والمؤسسات الدولية حول سياسات التدخل في الأسواق، وأولويات إعادة الإعمار، وحماية الأمن الغذائي.

*** أهمية الدراسة**

١– أهمية علمية

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في كونها تعد من الدراسات التي تقدم تحليلاً تطبيقياً مباشراً لتأثير حرب غزة ٢٠٢٣ على الأسواق السلعية، وذلك من خلال مقارنة قبلية وبعدية تعتمد على بيانات ميدانية وحديثة، وتسد الدراسة

فجوة الدراسات السابقة التي ركزت على الآثار العامة للحرب دون التعمق في سلوك الأسواق، مما يجعل نتائجها إضافة معرفية تعزز فهم تقلبات الأسعار وتوفر السلع في ظروف الصراع.

٢- أهمية عملية

تكمن الأهمية العملية في أن نتائج الدراسة توفر أداة دعم قرار يمكن للوزارات والمؤسسات الدولية الاستفادة منها في ضبط الأسعار وضمان توفر السلع الأساسية، وتعزيز سلاسل الإمداد خلال وبعد الحرب، كما تساعد النتائج في تحديد أولويات التدخل الإغاثي وإعادة الإعمار بناءً على بيانات واقعية تعكس حجم التأثير الحقيقي للأسواق.

*** الإطار النظري والدراسات السابقة**

١- الإطار النظري: أحدثت حرب غزة ٢٠٢٣ صدمة اقتصادية حادّة وغير مسبوقة للأسواق السلعية في القطاع، نتج عنها انهيار شبه كامل في منظومة العرض، وانقطاع سلاسل التوريد، وتوقف غالبية الأنشطة التجارية. وقد أكدت تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٤) أن أكثر من ٩٢٪ من المنشآت التجارية في غزة توقفت كليًا أو جزئيًا خلال الأسابيع الأولى من الحرب، فيما سجلت الأسواق نقصًا حادًا في السلع الغذائية والاستهلاكية الأساسية. كما أشار "المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكدار" إلى أن الحرب أدت إلى تدمير أكثر من ٧٠٪ من المخازن والمحال التجارية المرتبطة بالأسواق السلعية (بكدار، ٢٠٢٤).

ويرى الباحثون أن حرب غزة ٢٠٢٣ لا تمثل مجرد حدث صِدامي طارئ، بل هي "نقطة انهيار هيكلية" أعادت تشكيل السوق السلعي جذريًا، وأتت على ما تبقى من مرونته المحدودة أصلًا بفعل الحصار المزمن، وقيود الحركة، وتراجع الاستثمار، واهتراء البنية التحتية خلال السنوات السابقة. فالسوق الغزّي كان يعاني قبل الحرب من هشاشة في جانب العرض، وضعف في القدرة على التراكم الإنتاجي، واعتماد شبه كامل على السلع الواردة من الخارج؛ فجاءت الحرب لتقضي على ما تبقى من القدرة التشغيلية وتحوّل الأزمة الاقتصادية من مستوى "الاختناق" إلى مستوى "الانهيار الكامل".

٢- الأسواق السلعية: يُعرّف السوق السلعي وفق (Mankiw, 2021) بأنه: "مجموعة من المشترين والبائعين لسلعة معيّنة، حيث تؤثر تفاعلاتهم في تحديد سعر السلعة وكميتها المتداولة"، أي أن السوق يقوم على آليات العرض والطلب داخل بيئة اقتصادية تسمح بتبادل السلع وانتقالها بين المنتج والمستهلك. إلا أن هذا التصور التقليدي لا ينسجم مع واقع غزة خلال حرب ٢٠٢٣، حيث فقدت الأسواق مقوماتها الأساسية وتحولت ديناميكيتها من تفاعل اقتصادي طبيعي إلى تفاعل قسري تحكمه الظروف العسكرية والميدانية.

وقد أوضحت تقارير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (UNRWA, 2024) وشهادات برنامج الأغذية العالمي (WFP, 2024) أن السوق في غزة انتقل من "سوق عرض وطلب" إلى سوق ندرة شديدة تُهيمن عليه ثلاثة عوامل رئيسة: –

١- الإغلاق الكامل للمعابر ومنع دخول الواردات.

٢- تعطّل الإنتاج المحلي بشكل شبه كامل نتيجة الدمار الواسع.

٣- غياب الأمن اللوجستي في النقل والتوزيع بين المناطق.

ويرى الباحثون أن هذه التحولات أدت إلى نشوء ما يمكن وصفه بـــ"سوق البقاء"، حيث لا تحدد الأسعار والكميات بناءً على العرض والطلب، بل بناءً على مستوى الدمار، وسياسات الإغلاق، وقدرة المساعدات الإنسانية على الوصول. وهذا يعيد صياغة مفهوم السوق في السياقات الصراعية ويحوّله من منظومة اقتصادية إلى منظومة لإدارة الندرة وتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات.

٣- أنواع السلع في الأسواق الفلسطينية خلال حرب غزة

تشير البيانات والتقارير إلى أن الأسواق السلعية في غزة خلال الحرب لم تعد تعمل وفق آليات العرض والطلب التقليدية، بل أصبحت مرتبطة مباشرة بالظروف العسكرية والإنسانية، حيث يحدد توفر السلع ومستويات الأسعار مدى شدة الأزمة. ويمكن تصنيف السلع الأساسية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: -

١- السلع الغذائية "الأكثر تأثراً بالحرب": تمثل محور السوق في غزة، وهي تعتمد بنسبة تتجاوز ٨٠٪ على الواردات (PCBS, 2023)، وخلال الحرب أكدت تقارير (WFP, 2024) حدوث: -

١- انقطاع شبه كامل للمواد الغذائية الأساسية.

٢- ارتفاع أسعار الدقيق لأكثر من ٤٠٠٪ في بعض المناطق.

٣- انهيار شبكات التوزيع.

وتوضح بيانات وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠٢٤) أن السوق أصبح قائمًا على "التوزيع الطارئ للمساعدات" بدلًا من التوريد التقليدي.

ويرى الباحثون أن السلع الغذائية تمثل المؤشر الأكثر حساسية لقياس استجابة السوق للأزمة؛ لأنها تعكس مباشرة التغيرات الفورية في الأسعار والتوافر، وتوضح مدى هشاشة السلاسل الإمدادية وقدرة السوق على الصمود أمام الصدمات المفاجئة.

١- السلع الاستهلاكية الأساسية وتشمل: مواد التنظيف، ومنتجات الأطفال، والأدوية البسيطة، والأدوات المنزلية الأساسية. وفي ظل الحرب، تم تدمير أو إغلاق غالبية محلات التجزئة، وانخفض توفر السلع بنسبة تقارب ٩٥٪ وفق إحصاءات مركز ماس (٢٠٢٤). كما أدى شلل الاقتصاد المحلي وعدم وجود مخزون استراتيجي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، وتحوّل الاستهلاك إلى نمط "الحد الأدنى للبقاء".

ويرى الباحثون أن هذه السلع تكشف تغير السلوك الاستهلاكي للأسر الفلسطينية، إذ تعكس مدى قدرة السكان على التكيف مع ندرة الموارد، والتخلي عن الاحتياجات غير الأساسية، وتوضح قدرة السوق على البقاء ضمن نظام طوارئ محدود.

٢- المواد الخام ومدخلات الإنتاج: وتشمل مواد البناء، ومستلزمات الورش، والمواد الصناعية والزراعية، والوقود.

ووفق (UNCTAD (2024 فإن ٩٧٪ من هذه المواد توقفت تمامًا عن دخول غزة بسبب إغلاق المعابر والاستهداف المباشر للبنى اللوجستية. ونتيجة ذلك: -

١- توقفت المصانع كليًا.

٢- انهار الإنتاج المحلي.

٣- اختفت السلع المصنعة التي كانت تعتمد على مواد خام مستوردة.

٤- ارتفعت أسعار ما تبقى من مواد في السوق السوداء.

ويرى الباحثون أن المواد الخام تمثل الركيزة طويلة الأمد لاستقرار الاقتصاد الفلسطيني، وأن توقفها لا يؤثر على السوق خلال الحرب فقط، بل يهدد قدرة التعافي والإنتاج بعد انتهاء الصراع. كما كشفت حرب غزة ٢٠٢٣ أن السوق السلعي الفلسطيني: -

١- ليس سوقًا حُرًّا بل سوقًا مشروطًا بالبنية السياسية والعسكرية.

٢- يتميّز بـــمرونة صفرية تقريبًا في مواجهة الصدمات.

٣- يعتمد اعتمادًا شبه كامل على المعابر، ما يجعل أي حرب ذات أثر مباشر وفوري على توافر السلع.

٤- يعكس ضعفًا هيكليًا في منظومة المخزون الاستراتيجي الوطني.

٥- يتحول خلال الحرب من منظومة اقتصادية إلى منظومة استجابة إنسانية.

كما يمكن القول إن الأزمة الحالية تمثل نموذجًا فريدًا لتفاعل العوامل الصراعية مع الهشاشة البنيوية، حيث تداخلت الصدمة العسكرية مع قيود طويلة الأمد خلقتها ظروف الحصار، ما جعل أثر الحرب مضاعفًا على الأسواق السلعية. فالحرب لم تُحدث فقط دمارًا ماديًا، بل عطّلت المنظومة الاقتصادية بكاملها، بما في ذلك آليات السوق، والسلوك الاستهلاكي، والقدرة الإنتاجية، ومرونة الاستجابة. ويشير الباحثون إلى أن فقدان الاستقرار الاقتصادي وتراجع الأمن الغذائي وتبخر تدفقات السلع جعل من الأسواق في غزة نموذجًا لاقتصاد يعمل تحت ظروف "انهيار متواصل"، حيث تتحول الأولويات من الكفاءة والاستدامة إلى إدارة الندرة والبحث عن الحد الأدنى للحياة الاقتصادية. وبذلك، فإن فهم آثار هذه الحرب لا يقتصر على قياس الخسائر المباشرة، بل يتطلب تحليلًا معمقًا لإعادة تكوين السوق، وتغير أنماط الطلب، وظهور اقتصاديات طارئة بديلة، واندثار قطاعات كاملة من النشاط الاقتصادي.

١- مؤشرات أداء الأسواق السلعية في غزة بعد حرب (٢٠٢٣): منذ اندلاع الحرب في أكتوبر ٢٠٢٣، تحوّلت الأسواق السلعية في قطاع غزة إلى ما يمكن وصفه بـــ"سوق أزمات"، ويمكن تقييم أدائها من خلال المؤشرات الأساسية التالية:

١- الأسعار ومستوى التضخم (تقلبات الأسعار): أفاد تقرير برنامج الغذاء العالمي WFP (٢٠٢٣) أن أسعار السلع الغذائية الأساسية مثل دقيق القمح، والبيض، والخضروات ارتفعت بشكل ملحوظ، في حين أن مخزون المتاجر من هذه السلع انخفض بشكل كبير، وغالبية المحلات كانت تملك مخزونًا يكفي لأقل من أسبوع. وبذلك، فإن هذا الارتفاع السريع والتذبذب في الأسعار لا يعكس قوى العرض والطلب التقليدية، بل هو مؤشّر على ندرة الموارد وتحول السوق إلى سوق أزمات.

٢- توفر السلع، نقص المعروض، تعطل الإمداد: وفق تقرير WFP (٢٠٢٣) انتهت معظم مخزونات السلع الأساسية لدى المحلات بعد أسابيع من بدء الحرب، واضطر كثير من السكان للاعتماد على المساعدات أو التقشف. كما ذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني PCBS (٢٠٢٣) أن استمرار إغلاق المعابر أدى إلى تراجع شبه كامل في دخول السلع الأساسية، ما أثر على توافرها في الأسواق. ومن وجهة نظر الباحثين، فإن هذا يعكس انهيار سلسلة التوريد، وتحول السوق السلعي إلى آلية توزيع طارئة وليست تجارة منتظمة.

٣- حجم الطلب "أنماط الاستهلاك": أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA (٢٠٢٥) أن الأسر في غزة ركّزت مشترياتها على السلع الأساسية فقط، مثل الخبز والحبوب والزيوت، مع تقليل استهلاك السلع غير الضرورية. ورغم ذلك، فإن ضعف الدخل والبطالة أديا إلى تراجع القوة الشرائية، ما يجعل الطلب الفعلي أقل من الحاجة الفعلية. وهذا يعكس أن الطلب أصبح طلب بقاء وليس استهلاكًا اعتياديًا.

٤- حجم العرض "القدرة الإنتاجية والتوريد": ذكرت دراسة Scher & van den Hoek (٢٠٢٥) باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد أن نحو (١٩١٢٦٣) مبنى من مخازن ومحال ومصانع تضرر أو دُمّر بنهاية السنة الأولى من الحرب، ما أثر على القدرة الإنتاجية المحلية والتوزيع. كما أشار PCBS (٢٠٢٤) إلى تراجع حاد في النشاط الصناعي والزراعي نتيجة التدمير المباشر للبنية التحتية. ويرى الباحثون أن هذا الانهيار البنيوي في العرض يعني أن السوق أصبح يعتمد على مساعدات أو شحنات محدودة، وليس تجارة منتظمة، ما يحوّل السوق إلى اقتصاد طوارئ.

وبذلك، يمكن القول إن تحليل المؤشرات الأربع (الأسعار، التوافر، الطلب، العرض) يُظهر أن سوق السلع في غزة بعد الحرب أصبح اقتصاد بقاء؛ فالسوق لم يعد وسيلة لتلبية الاستهلاك العادي، بل آلية لتوزيع الموارد النادرة، غالبًا عبر مساعدات أو شبكات غير رسمية. وأي تدخل اقتصادي أو إنساني يجب أن يأخذ في الاعتبار أن الأسواق لم تعد تعمل كبنية اقتصادية اعتيادية، وأن إعادة بناء هيكل التوريد والتوزيع خطوة أساسية للاستقرار الاقتصادي.

*** الدراسات السابقة**

هدفت دراسة مقداد وآخرون (٢٠٢٥)، بعنوان: "العوامل الهيكلية لتقلبات أسعار السلع الأساسية في اقتصاد غزة خلال الحرب: ما وراء العرض والطلب" إلى تحليل أسباب التقلبات الحادة في أسعار السلع الأساسية في قطاع غزة خلال حرب ٢٠٢٣–٢٠٢٥، من خلال العوامل الهيكلية المؤثرة في السوق، بما في ذلك الحصار، وتدمير البنية التحتية، وانهيار سلاسل الإمداد، واحتكار كبار التجار، وبيع المساعدات في السوق السوداء، وارتفاع تكاليف النقل، وتأثير الأزمة الإنسانية على العرض والطلب. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على مقابلات شبه مهيكلة مع مجموعة واسعة من المشاركين شملت: تجاراً، وخبراء اقتصاديين، ومسؤولين حكوميين، وعاملين في المنظمات الإنسانية. وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات الأسعار في غزة لا تعود إلى العرض والطلب، بل ناتجة عن: الاحتكار

التجاري، وغياب الرقابة الحكومية، وتدمير البنية التحتية، وتوقف الإنتاج المحلي، وصعوبة دخول السلع عبر المعابر، وانتشار السوق السوداء، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض القوة الشرائية بنسبة ٧٠٪، وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى أكثر من ٢٧٧٪.

أما دراسة حلس (٢٠٢٥) بعنوان: "انعكاسات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي" فقد هدفت إلى استكشاف التأثيرات المتعددة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة مع التركيز على الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات من مصادر متنوعة وشهادات من الأفراد والمؤسسات العاملة في قطاع الأمن الغذائي، مع السعي إلى تقديم رؤية شاملة تسلط الضوء على هذه التحديات وإبراز الاحتياجات الملحة للسكان والإسهام في تعزيز الجهود المبذولة للتخفيف من معاناتهم. وخلصت إلى عدد من النتائج، أهمها: تدهور البنية التحتية بشكل كامل بنسبة ٦٦٪ بمختلف المكونات، وتدهور الوضع الاقتصادي ونقص حاد في الموارد، وانهيار الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٣٪ خلال عام ٢٠٢٣م، وفقدان نحو ٦٠٦ آلاف وظيفة في غزة، ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ٧٩.١٪، وارتفاع أسعار الغذاء بنسبة تجاوزت ١٠٠٠٪ مقارنة بما قبل الحرب.

وهدفت دراسة العجلة وعيسى (٢٠٢٤) بعنوان: "التداعيات الاقتصادية للحرب الاسرائيلية على قطاع غزة وكلفة إعادة الاعمار" إلى التعرف إلى تداعيات الحرب الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني عموماً واقتصاد قطاع غزة خصوصاً، من خلال تحليل الواقع الاقتصادي خلال العدوان وتقدير حجم الخسائر التي مُني بها الاقتصاد في قطاع غزة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على المصادر المحلية والخارجية في استقصاء الإحصاءات اللازمة للدراسة. وخلصت إلى عدد من النتائج، أهمها: ضعف البنية الاقتصادية في قطاع غزة، وتراجع جميع المؤشرات الكلية خلال هذه الفترة بدءًا من معدل النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي، مروراً بمعدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي، وصولاً إلى تهالك البنى التحتية وعدم كفايتها للقيام بدورها في تقديم الخدمات العامة ودعم النشاط الاقتصادي. وأوصت بضرورة الإسراع في إعادة الإعمار من خلال وضع خطط وسياسات وآليات تكفل حسن الإدارة وحشد الموارد.

كما هدفت دراسة عبد الكريم (٢٠٢٤)، بعنوان: "تأثير الحرب على الاقتصاد الفلسطيني مع التركيز على الاقتصاد في قطاع غزة" إلى التعرف إلى واقع التأثيرات الاقتصادية للحرب على الاقتصاد الفلسطيني وتوثيقها، والوقوف على حجم الدمار المترتب عليها وأثره في قطاعات اقتصاد قطاع غزة، والتي أثرت على مؤشرات الأداء الاقتصادي وبنية الاقتصاد وتطوره. وتم استخدام المنهج الوصفي لمناسبته للدراسة. وخلصت إلى عدد من النتائج، أهمها: تعرض الاقتصاد إلى شلل مزمن نتيجة هذه الحروب، وتزايد معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة، وزيادة نسبة التضخم غير المسبوق في الأسعار، وانهيار قطاعات اقتصادية بالكامل وخاصة قطاع

الإنشاءات والخدمات والاستيراد والتصدير، وزيادة الأزمة المالية الخانقة لدى الحكومة الفلسطينية.

وهدفت دراسة حلس (٢٠٢٤)، بعنوان: "تأثيرات الحرب الحالية على غزة دراسة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب" إلى التعرف إلى أهم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب الحالية على الشباب في غزة. فمن الجانب الاقتصادي تعاني هذه الفئة من معدلات بطالة مرتفعة وانعدام فرص العمل وتدهور البنية الاقتصادية. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى البيانات والمعلومات من مصادر متنوعة وشهادات وتجارب الشباب أنفسهم. وخلصت إلى عدد من النتائج، أهمها: ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٩٥٪ بين الشباب، وانهيار القطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة مما أثر على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة، وتضاءل فرص العمل المستقبلية، وتراجع قدرة القطاعَين الخاص والعام على استيعاب العمالة بسبب الدمار الذي مَسّ البنية التحتية الاقتصادية.

وهدفت دراسة أبو جامع وأبو مدللة، بعنوان: "سيناريوهات إعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان (دراسة استشرافية)" إلى تشخيص التأثيرات المباشرة للعدوان على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من حيث الخسائر والأضرار في قطاع غزة، والمساهمة في تقديم رؤية عملية مرتكزة على مقاربة لسيناريوهات الإعمار والتعافي المتوقعة ما بعد الحرب. واعتمدت الدراسة على منهجية خالصة لتجنب الطروحات المعيارية ولتكون أكثر تحديداً من حيث صياغة مقاربة تستعرض سيناريوهات الإعمار وفق المعطيات المحلية المتاحة. وخلصت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن التعافي والإعمار يتطلبان كلفة تقدَّر بـــ ٥٤ مليار دولار أمريكي، تشمل التدخل الإغاثي والإيواء الطارئ، ودعم القطاعات الحيوية والصحية، وقطاع الإسكان والإنعاش الاقتصادي، وأن عملية الإعمار في ظل السيناريو المتفائل تحتاج مدة ٨ سنوات من العمل المكثف والمنظم بالتوازي مع توفر الإرادة الدولية والتمويل اللازم.

وهدفت دراسة عودة والوادية (٢٠٢١)، بعنوان: "تحليل نتائج آثار العدوان على قطاع غزة في مايو ٢٠٢١ على المنشآت الاقتصادية" إلى استطلاع آراء عينة من المنشآت الاقتصادية في ثلاثة قطاعات أساسية هي: التجارة، والصناعة، والخدمات، حول طبيعة الأضرار والخسائر التي لحقت بها ومدى قدرتها على العودة إلى النشاط الإنتاجي والأولويات اللازمة لذلك. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (٣٢٠) منشأة موزعة على القطاعات الثلاثة. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن المنشآت الاقتصادية تعرضت لأضرار كبيرة نتيجة العدوان، وأن ذلك يتكرر في كل عدوان على قطاع غزة، وأن الأضرار التي لحقت بالمنشآت أثرت بشكل واضح على العمالة فيها وانخفاض عدد العاملين.

كما هدفت دراسة أبو شمالة (٢٠١٧)، بعنوان: "حصار غزة الواقع والابعاد والتداعيات" إلى التعرف إلى واقع ومسببات الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وأثره على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على التقارير والمجلات الرسمية ذات العلاقة

بالدراسة. وخلصت إلى عدد من النتائج، أهمها: تردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية بشكل غير مسبوق، وتأثر جميع مناحي الحياة في قطاع غزة بنتائج الحصار، وضرورة تكثيف الجهود المحلية والعربية والدولية لمواجهة الحصار والبحث عن حلول للأزمات المتواترة جرّاءه.

*** التعقيب على الدراسات السابقة**

يتبين من مراجعة الدراسات السابقة أن مجمل الدراسات التي تناولت حرب ٢٠٢٣ على غزة تتفق على وجود آثار اقتصادية وإنسانية عميقة، تمثلت في انهيار البنية التحتية، وتعطيل سلاسل الإمداد، وارتفاع الأسعار، وتراجع القوة الشرائية، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وهو ما يتفق مع ما تسعى هذه الدراسة إلى تحليله. كما تتفق هذه الدراسات على أن الأسواق السلعية كانت من أكثر القطاعات تأثرًا وأن الحرب شكلت صدمة كبيرة طالت الإنتاج والتجارة والتوافر السلعي. ومع ذلك تظهر فجوة واضحة في الدراسات في التحليل المباشر لتأثير الحرب على أسعار السلع وتوافرها قبل وبعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣؛ إذ ركزت دون تقديم قياسات تفصيلية للتغيرات في مستويات الأسعار أو مخزون الأسواق أو أثر إغلاق المعابر على تكاليف النقل. كما أن بعض الدراسات تناولت قضايا مثل الاحتكار والسوق السوداء دون نمذجة كمية لمدى تأثيرها. ومن هنا تتميز هذه الدراسة بأنها تقدم معالجة تطبيقية مقارنة لواقع الأسواق السلعية في قطاع غزة قبل الحرب وبعدها، باستخدام بيانات كمية وتحليل وصفي تحليلي يسمح بفهم ديناميكيات العرض والطلب وتفسير أسباب الارتفاعات السعرية.

*** الجانب التطبيقي للبحث**

١- منهجية الدراسة: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لرصد وتحليل واقع الأسواق الفلسطينية قبل وبعد حرب ٢٠٢٣، فقد تم وصف خصائص الأسواق السلعية ومتابعة التغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار والتضخم والبطالة والفقر وحجم التجارة استنادًا إلى البيانات الكمية المتاحة، واعتمدت الدراسة بالكامل على البيانات الثانوية المنشورة؛ حيث تم جمع المعلومات والإحصاءات من مصادر رسمية وغير رسمية متعددة، وشملت هذه المصادر تقارير الأجهزة الرسمية الفلسطينية، مثل: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد، والمكتب الإعلامي الحكومي، وتقارير المؤسسات الدولية، مثل: تقارير الأونروا والإسكوا والبنك الدولي وغيرها، بالإضافة إلى المواقع الإخبارية والالكترونية ذات الموثوقية، كما تم الاستعانة بنتائج الأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم توظيف أدوات التحليل الكمي البسيط للمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة ما قبل الحرب وما بعدها وتحديد اتجاهات التغير في المؤشرات الرئيسية، مع الالتزام بمنهجية علمية تضمن الموضوعية والدقة في تحليل البيانات وتفسيرها.

٢- محددات الدراسة: على الرغم من منهجية الدراسة المحكمة والسعي لتوفير بيانات شاملة، واجهت الدراسة عدة محددات منهجية وقيود ينبغي مراعاتها عند تفسير النتائج، من أبرزها: -

١- عدم توفر بعض البيانات اللازمة: تعرضت الدراسة لنقص في البيانات الحديثة لبعض المؤشرات نتيجة الظروف الاستثنائية

خلال الحرب، وتعطل جمع البيانات الميدانية وضعف التحديث الفوري للبيانات الاقتصادية خلال فترة الطوارئ حدَّ من القدرة على تحليل بعض الجوانب بعمق، كما أن بعض الإحصاءات الرسمية عن عام ٢٠٢٤ لم تكن متاحة كاملة أثناء إعداد الدراسة.

٢- تفاوت الأطر الزمنية للبيانات: اعتمدت الدراسة على بيانات قادمة من مصادر متعددة تغطي فترات زمنية مختلفة (ربع سنوية وسنوية وفترات خاصة بالحرب)، هذا التفاوت في تغطية الفترات الزمنية صعّب إجراء مقارنات زمنية دقيقة بين مرحلة ما قبل الحرب وما بعدها؛ إذ اضطرت الدراسة أحيانًا إلى مواءمة فترات غير متطابقة أو استخدام تقديرات مستندة إلى افتراضات مبنية على تقارير متفرقة.

٣- الاعتماد على التقارير والمنشورات الثانوية: نظرًا لصعوبة تنفيذ مسوح ميدانية وجمع بيانات أولية مباشرة في ظل الحرب، اعتمد البحث بشكل رئيسي على مصادر ثانوية منشورة، ورغم موثوقية العديد من هذه المصادر، إلا أن الاعتماد عليها يعني الالتزام بمنهجيات وأطر تلك المصادر، مما يؤدي إلى درجة من عدم الاتساق أو التحيز الخارجي في المعلومات، بعض التقارير الدولية لا تركز تحديدًا على الأسواق السلعية، مما استلزم استخلاص المؤشرات ذات الصلة من بين طياتها، وتكون هناك فجوات في المعلومات النوعية حول سلوكيات الأسواق، مثل: حجم السوق غير الرسمي أو آليات التكيف المجتمعي لعدم توفر بيانات تفصيلية عنها.

هذه المحددات لا تنتقص من موثوقية النتائج الأساسية للدراسة، لكنها تضع إطارًا لما يمكن تعميمه منها. وقد حرص الباحثون على ذكر هذه القيود سعياً لضبط الاستنتاجات ضمن حدود ما تسمح به البيانات والتحليلات المتاحة.

*** الإجابة على تساؤلات الدراسة**

١- ما أبرز التغيرات التي طرأت على مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني (الناتج، البطالة، الفقر، التضخم) بعد اندلاع حرب ٢٠٢٣ في غزة؟

لقد فاقمت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من الآثار الاقتصادية الصعبة والمدمرة بشكل كبير جداً ولا سيما خلال الحرب الأخيرة، والتي أحدثت انهياراً كبيراً وشبه كلي في مختلف القطاعات وخاصة القطاع الاقتصادي، كما أوضح التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (٢٠٢٣) ومنها تدمير للبنية التحتية وانعدام الامن الغذائي، وخسائر الأرواح والممتلكات، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بمستويات كبيرة جدا، وتراجع القدرة الإنتاجية للقطاع الاقتصادي وتراجع الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام بصورة كبيرة جداً، وهذا ما أكده مسؤولون دوليون حيث حذروا من التداعيات الاقتصادية على كافة المستويات المحلية والدولية للعدوان على قطاع غزة، فخلال لقاءات عبر قناة الجزيرة ووكالات أخرى حذر عدد من السؤولين الدوليين من التبعات والتداعيات المترتبة على العدوان على قطاع غزة على المستوى المحلي في القطاع والأراضي الفلسطينية وإسرائيل وعلى المستوى الإقليمي والتجارة والحركة التجارية وعلى المستوى الدولي والاقتصاد العالمي (الجزيرة،

٢٠٢٥/١/١٧)، ووفق هذا سيتم الحديث عن أهم النتائج والآثار التي خلفتها الحرب الأخيرة على قطاع الاقتصاد بشكل خاص في قطاع غزة، والتي من أهمها انهيار المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة فلقد عملت الحرب الأخيرة في قطاع غزة على تدمير المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة بشكل كبير جداً، من خلال ما يلي: -

أولاً: تدمير البنية التحتية

لقد تسبب العدوان الإسرائيلي في تدمير البنية التحتية في قطاع غزة لكل القطاعات الحيوية فيها (سلطة جودة البيئة، ٢٠٢٤) وبالأخص قطاع الاقتصاد من أصول وبنية تحتية تشكل العامل الأساسي للبقاء على قيد الحياة وهذا كان هدف العدو الإسرائيلي خلال هذه الحرب المدمرة من خلال هدم المباني السكنية والمنشآت الاقتصادية والمقرات الحكومية والصحية والتعليمية وشبكات الطرق والمياه والكهرباء وهذا ما أكدته تقارير المنظمات الدولية عند فقدان القدرة المؤسسي عند تقديم الخدمات الاقتصادية التي تمتد على مدى طويل (الأسكوا، ٢٠٢٤) وهذه النتائج سوف تحد من أي نشاط حيوي للقطاع الاقتصادي وضعف عملية الإنتاج المحلي بشكل كبير جداً، ووفقاً لتقرير البنك الدولي والأمم المتحدة سنة ٢٠٢٤ تقدر بأن تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية في غزة بنحو ١٨.٥ مليار دولار وهو ما يعادل ٩٧٪ من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين لسنة ٢٠٢٢، وأن هذه البيانات إلى أن الأضرار تؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد حيث شكلت الأضرار التي لحقت بالمباني السكنية نحو ٧٢٪ من إجمالي التكلفة والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للخدمات العامة مثل المياه والصحة والتعليم نحو ١٩٪، أما الأضرار التي لحقت بالمباني التجارية والصناعية فشكلت نحو ٩٪ وعلاوة على ذلك خلف الدمار كميات هائلة من الأنقاض والتي يتوقع أن تستغرق سنوات لإزالتها والتخلص منها ما يضيف تحديات اضافية إلى جهود الإعمار والتنمية الاقتصادية وهذه الإحصاءات وفقاً للمكتب الاعلامي الحكومي في غزة (حلس، ٢٠٢٥).

ثانياً: انخفاض وتراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة

لقد ساهمت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة تجاوزت ٨٢٪ وارتفاع معدل البطالة بنسبة ٨٠٪ وامتد هذا التراجع إلى اقتصاد الضفة الغربية بنسبة فاقت ١٩٪ وارتفاع معدل البطالة على ٣٥٪ والذي بدوره أدى إلى تراجع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة ٢٨٪ وارتفاع معدل البطالة إلى ٥١٪ (سلطة النقد الفلسطينية ، ٢٠٢٤)، وغالباً يعزى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في سياق الحرب وتداعياتها على انخفاض التدفقات التجارية وتدفقات رأس المال وتراجع الاستثمارات المستقبلية وتدني الإنتاجية وارتفاع تكاليف الانتاج وانعدام الأمن بشكل عام ما يشكل آثار سلبية على الناتج والانتاجية المحتملين لسنوات عديدة، وهذا الجدول يوضح آلية تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأرباح وحسب المنطقة (٢٠٢٣-٢٠٢٥) (العجلة وعيسى، ٢٠٢٤) والذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٢٤، في التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية الربع الأول والثاني: -

جدول (١): آلية تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأرباح حسب المنطقة (٢٠٢٣-٢٠٢٥)

المنطقة	٢٠٢٢	٢٠٢٣				٢٠٢٤	
		Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
فلسطين	١٥,٦٣٥	٣,٩٤١.٣	٣,٩٧٤.٣	٤,٠١٧.٧	٢,٨٥٥.٧	٢,٥٦٥.٨	٢,٦٨٩.٩
الضفة الغربية	١٢٩,٢١٧	٣,٢٨٥.٤	٣,٣٣٠.٧	٣,٣٤٥.٨	٢,٧٢٣.٩	٢,٤٧٣.٦	٢,٥٩٨.٨
قطاع غزة	٢,٧١٣.٣	٦٥٥.٩	٦٤٣.٦	٦٧١.٩	١٣٣.٨	٩٢.٢	٩١

وكذلك من مسببات التراجع الإنتاجي وقف الدعم الخارجي واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في قرصنة جزء من المقاصة على مدار العام وذلك أدى إلى زيادة الركود وتراجع الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك تأثر الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي واقترابها من القيمة صفر بسبب تداعيات الحرب وتدمير الأصول، وتوقف الإنتاج بشكل كبير جداً، كما أشار البنك الدولي في تقرير ٢٠٢٤م، عن الآثار الاقتصادية للصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني بوجود انكماش في القطاع بما لا يتجاوز ٥٠٪ في عام ٢٠٢٤م.

ثالثاً: زيادة معدلات البطالة

تعاني فلسطين بشكل عام من مستويات مرتفعة من معدلات البطالة ومن فجوة مناطقية، خلال العام ٢٠٢٤ ارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى ٥١٪ بواقع ٣٥٪ في الضفة الغربية و٨٠٪ في قطاع غزة، مقارنة بالعام ٢٠٢٣ الذي بلغ فيه معدل البطالة في فلسطين حوالي ٣١٪ بواقع ١٨٪ في الضفة الغربية و٥٣٪ في قطاع غزة، كما انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين خلال العام ٢٠٢٤ لتصل إلى ٤٠٪ مقارنة مع ٤٤٪ عام ٢٠٢٣، فيما وصلت قطاع غزة ٣٦٪ بعد أن كانت ٤٠٪ خلال العام ٢٠٢٣، وفي الضفة الغربية بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة ٤٣٪ مقارنة مع ٤٧٪ خلال نفس الفترة (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢٤)، وتسبب ارتفاع معدلات البطالة والبطالة المقنعة إلى جانب التضخم في انخفاض سريع في القوة الشرائية للأسر في قطاع غزة والضفة الغربية، وقد ساهم العدوان الإسرائيلي في ترك عواقب وخيمة على سوق العمل وآفاق التوظيف وسبل العيش وأدى الدمار الذي لحق باقتصاد قطاع غزة والخسائر الكبيرة في العمالة وسبل العيش إلى تحطيم سوق العمل فيه بالفعل وتدهوره بشكل كبير مع استمرار الأعمال العدائية وإنزال الخسائر في الأرواح وتدمير المباني والبنية التحتية الأساسية وانقطاع سلاسل التوريد وزيادة تكاليف النقل وغير ذلك من التأثيرات السلبية تفرض عبئا ثقيلا سوق العمل وارتفعت معدلات البطالة وانخفضت مستويات الاجور وتقييد التوظيف في مختلف المجالات وأن غالبية العاملين في قطاع غزة وعددهم ١٥٣ ألف عامل أصبحوا عاطلين عن العمل باستثناء العاملين في قطاعات الصحة والإغاثة الانسانية ويمثل هذا العدد ما نسبته ٨٩٪ من العاملين في قطاع غزة، وتشير التقديرات إلى أن معدلات البطالة في الربع الرابع ٢٠٢٣ وصلت إلى ٧٥٪ ما يعني فقدان مالا يقل عن ٢٠٠ ألف وظيفة خلال الشهور الثلاثة الأولى من العدوان (العجلة وعيسى، ٢٠٢٤).

رابعاً: ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي

يرتبط تطور معدل الفقر بالعديد من العوامل أهمها معدل البطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستويات الأسعار والقوة الشرائية، وبناء على ما سبق فإن كافة العوامل السابقة تؤدي إلى انتشار الفقر أصبحت راسخة

في قطاع غزة خلال العدوان وتداعياته، حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة ٨٦٪ ووصل معدل البطالة إلى أكثر من ٨٠٪ وأصبح الركود الحاد للناتج المحلي هو الأساس بدلا من النمو، وتراجع الناتج المحلي في غزة بنسبة ٧٦٪ وارتفعت معدلات التضخم لتقضي على القوة الشرائية لما تبقى من دخل، وغير ذلك تراجع كبير للمساعدات بعد إغلاق معبر رفح والتي كانت لا تلبي احتياجات النازحين لانخفاض حجمها حسب تقرير البنك الدولي، وفي الوقت الحاضر أن كل سكان غزة يعيشون تقريبا في فقر، وتشير البيانات أنه حتى لو توقفت الأعمال العدائية والسماح بدخول المساعدات الانسانية والمعونات الخارجية وانخفضت معدلات البطالة والفقر المالي بفعل استئناف الأنشطة الاقتصادية وأنشطة إعادة الاعمار وتحسنت إمكانية الحصول على المياه والخدمات الصحية فسيظل أكثر من ٦٩٪ من سكان غزة فريسة للفقر متعدد الأبعاد وسيبلغ متوسط شدة الحرمان ٤٩٪، وكذلك بخصوص انعدام الأمن الغذائي فقد تسببت الحرب الأخيرة في مشكلة توفير الغذاء وخاصة مع عمليات النزوح الجماعي في نقص الغذاء وعدم توفره في جميع أنحاء قطاع غزة حيث انهار نظام وسلاسل القيمة الزراعية ودمار جزء كبير من الأراضي الزراعية وأن أكثر البنية التحتية الزراعية تضررت بفعل العدوان وهذا إلى ابعاد الأراضي الزراعية عن دورها في تحقيق الأمن الغذائي إما بعزلها أو تجريفها وتدميرها وسيظل خطر المجاعة مرتفعا في جميع أنحاء قطاع غزة طالما استمرت بالعدوان عليه، وحسب تقارير الغذاء العالمي فإن من المتوقع أن يواجه أكثر من مليون شخص نصف سكان قطاع غزة الموت والجوع وهذا في ظل التأثير المدمر للصراع المستمر وانهيار أنظمة الأغذية الزراعية المحلية (العجلة وعيسى، ٢٠٢٤).

وبناء على ما سبق فقد أصدرت سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقرير يوضح زيادة مستوى الفقر مشيرا أنه وقبل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة كانت معدلات الفقر تتجاوز ٦٣٪ علما بأن خط الفقر في فلسطين يبلغ حوالي ٢٧١٧ شيكل إسرائيلي وخط الفقر المدقع الشديد حوالي ٢١٧٠ شيكل إسرائيلي وبعد العدوان المستمر على قطاع غزة يمكننا القول اننا تجاوزنا مفهوم الفقر وأصبحنا نتحدث عن مستويات مختلفة من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي مع تراجع إجمالي الاستهلاك بنسبة ٢٤٪ بحوالي ١٣٪ في الضفة الغربية و٨٠٪ في قطاع غزة وهذا يؤكد أن معظم الأفراد في قطاع غزة يعانون من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢٥).

إضافة إلى التقرير الذي نشره البنك الدولي عام ٢٠٢٤م قد أكد بأنه ما لا يقل عن ٩٥٪ من سكان القطاع يعانون من انعدام الأمن الغذائي، كما قالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، إن ٧٥٪ من الحقول بقطاع غزة التي كانت تستخدم في السابق لزراعة المحاصيل وبساتين أشجار الزيتون، تضررت أو دمرت بسبب الحرب الإسرائيلية، وأوضحت "الفاو" في تقييمها، أن أكثر من ثلثي الآبار الزراعية لم تعد تعمل، ما أدى إلى شح مياه الري، في حين وصلت خسائر الثروة الحيوانية إلى ٩٦٪، وتوقف إنتاج الحليب تقريبا، ولم يبق على قيد الحياة سوى ١٪ من

الدواجن، فيما يوشك قطاع صيد الأسماك على الانهيار، ما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

خامساً: الارتفاع غير المسبوق في الأسعار في قطاع غزة وضعف القوة الشرائية

لقد تسبب النقص الحاد في السلع التي تدخل إلى قطاع غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر على القطاع وما نتج عنه من تداعيات على الضفة الغربية إضافة إلى تأثر فلسطين بالوضع الإقليمي إلى ارتفاع حاد في مستوى الأسعار في قطاع غزة بأكثر ٢٧٧٪ ترافق ذلك مع ارتفاع أسعار المستهلك في الضفة الغربية بحوالي ٣٪ مما أدى إلى زيادة الأسعار في فلسطين بنسبة ٥٠٪ وهو ما تسبب بدوره في انخفاض القوة الشرائية للمستهلك الفلسطيني خلال العام ٢٠٢٤ بنسبة ٣٣٪ بواقع ٧٠٪ في قطاع غزة و٣٪ في الضفة الغربية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السوق العقاري في قطاع غزة بأضعاف كبيرة عن الأسعار السابقة قبل الحرب حيث أكدت (اقتصاد البلد، ٢٠٢٥/١/٢٦، https://www.facebook.com/15eWhD2Piv)، بأنه في ظل الطلب المتزايد على السكن والمأوى في القطاع نتيجة التدمير الكبير في البنية التحتية والمنازل ارتفاع الأسعار لمستويات تفوق الوضع الطبيعي مع العلم بأن عمليات العرض أقل من المستوى المطلوب مقارنة بمستويات الطلب على العقارات.

وفق ما ذكرناه سابقاً فلقد خلفت الحرب لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٥م على قطاع غزة، العديد من التداعيات والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية وغيرها من الآثار الممتدة على جميع مناحي الحياة، ومنها التدمير الشامل للبنية التحتية حيث تعرضت جميع البنى التحتية للتدمير المنشآت والمصانع والمؤسسات والمنازل والطرق، بالإضافة إلى تدهور القطاع الزراعي والصناعي والتجاري وتعرضها لخسائر فادحة والتي أدت إلى انخفاض إنتاج وتدني في معدلات الإنتاج فيها، كما وادت الحرب إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة نتيجة فقدان عشرات الآلاف من الأفراد لوظائفهم ومصادر دخلهم واعتماد ما لا يقل عن ٨٠٪ من سكان قطاع غزة على المساعدات الإنسانية والاغاثية، وهذا أدى بشكل عام إلى انخفاض وتدني الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على الارتفاع الحاد في أسعار السلع والخدمات والعقارات نتيجة الطلب المتزايد مقارنة بمستويات العرض النادرة غالياً، كما ان تأخر وعرقلة عمليات الإعمار نتيجة استمرار الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، تمثل تحدياً كبيراً أمام مواجهة التداعيات للتخفيف من وقعها وآثاراها على المجتمع الغزي، وبناء على ما سبق يترتب على هذه الآثار تداعيات ستكون انعكاساتها على المدى البعيد كهجرة العقول والموارد البشرية وتعميق الفقر وهو ما يؤدي إلى استمرار الأزمة الاقتصادية، وتدهور وتراجع تقديم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، واعتماد السكان على المساعدات الانسانية والاغاثية وكل ذلك يضعف من فرص تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التعافي الاقتصادي.

ومن وجهة نظر الباحثين، تُظهر البيانات الواردة أن حرب ٢٠٢٣ على قطاع غزة لم تكن مجرد حدث عابر، بل شكلت نقطة تحول خطيرة أدت إلى انهيار عميق في بنية

الاقتصاد الفلسطيني فقد اتضح أن التراجع في مؤشرات الاقتصاد الكلي يعكس أزمة مركّبة طالت القدرة الإنتاجية، وسوق العمل، ومستويات المعيشة بشكل غير مسبوق. وتؤكد التحليلات أن تداعيات الحرب تمتد إلى المدى البعيد، سواء من حيث تعميق الفقر وانعدام الأمن الغذائي أو من حيث فقدان مقومات التنمية المستدامة، ويرى الباحثون أن حجم الدمار واتساعه يجعل التعافي الاقتصادي مرهونًا بتغييرات جذرية تتجاوز الإغاثة الطارئة، وتشمل إعادة بناء شاملة للقطاعات الإنتاجية، وإزالة القيود التي تعطل دورة الاقتصاد. وبذلك فإن ما حدث يمثل أزمة بنيوية تتطلب استجابة استراتيجية طويلة المدى، وليس مجرد تدخلات قصيرة الأجل.

٢- إلى أي مدى أثّرت الحرب على مستويات الأسعار في الأسواق السلعية، ولا سيما السلع الغذائية والاستهلاكية الأساسية؟

تُظهر البيانات المتاحة من برنامج الأغذية العالمي وتقارير إعلامية موثوقة مثل الجزيرة أن أسعار السلع التموينية الأساسية في قطاع غزة شهدت تضخمًا غير مسبوق منذ اندلاع الحرب في أكتوبر ٢٠٢٣، فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر كرتونة البيض (١٢ بيضة) من نحو ٣.٥ دولار قبل الحرب إلى ٣٢ دولارًا في جنوب القطاع وحوالي ٧٣ دولارًا في شماله بحلول أكتوبر ٢٠٢٤، أي بزيادة تتراوح بين نحو ٨٠٠٪ إلى ما يقارب ١٩٠٠٪ (Al Jazeera, 2024).

كما تشير تقارير برنامج الأغذية العالمي إلى أن أسعار بعض السلع الأساسية مثل الدقيق والبطاطا والبصل ارتفعت بأكثر من ١٠٠٠٪ مقارنة بمستويات ما قبل النزاع، وأن أسعار اللحوم الطازجة زادت بنسبة ٣٦٦٪ والفواكه والمكسرات بنسبة ١٩٩٪ مقارنة بخط الأساس قبل الحرب(WFP, 2024; WFP, 2025). وإضافة إلى ذلك، سجّل برنامج الأغذية العالمي ارتفاعًا في سعر كيس الدقيق (٢٥ كغ) إلى نحو ٥٠ دولارًا في مارس ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٤٠٠٪ عن السعر قبل إغلاق المعابر، مع ارتفاع أسعار غاز الطهي بحوالي ٣٠٠٪ في الفترة ذاتها (WFP, 2025) . هذه الأرقام تؤكد أن الحرب والإغلاق المتكرر للمعابر أدّيا إلى تقلص حاد في العرض، وظهور سوق سوداء، وطفرة تضخمية كبيرة في أسعار السلع التموينية الأساسية، حتى أصبحت بعيدة عن متناول غالبية الأسر في القطاع.

شكل (١): تكاليف بعض المواد التموينية قبل وبعد الحرب

المصدر: (الجزيرة الاخبارية، دراسة مسحية للسوق في أكتوبر ٢٠٢٤)

ويظهر الشكل (١) الارتفاع المرعب في الاسعار والذي أحدث اختلال غير مسبوق في الاسواق وادارة المشتريات والمبيعات في قطاع غزة. فمثلاً، وصل سعر كيلو

السكر ٦٠ ضعفا لما قبل الحرب بينما وصلت الطماطم أكثر من ١٨٠ ضعفا لما قبل الحرب.

من وجهة نظر الباحثين تُظهر الزيادات الحادة في أسعار السلع الأساسية أن الحرب لم تُحدث مجرد اضطراب عابر في الأسواق، بل تسببت في انهيار كامل لمنظومة العرض والطلب داخل قطاع غزة. فالقفزات التضخمية التي وصلت إلى آلاف النسب المئوية تعكس غياب القدرة على توفير السلع وتراجع المخزون وظهور اقتصاد ظلّ قائم على الندرة والمضاربة. ويرى الباحثون أن هذا الانفلات السعري يمثل حالة طوارئ اقتصادية تهدد الأمن الغذائي بشكل بنيوي، وتترك آثارًا طويلة الأمد على رفاه الأسر وسلوك الاستهلاك. كما يؤكد الباحثون أن استمرار ارتفاع الأسعار سيعمّق من ظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد، ويقوّض أي محاولات للتعافي الاقتصادي ما لم يُعالج جذور الأزمة المرتبطة بالإغلاق، وانهيار الإنتاج المحلي، وغياب الاستقرار.

٣- ما الفروق بين تأثير الحرب على الأسواق في قطاع غزة قبل وبعد الحرب؟

تُعد أسواق غزة من أكثر الأسواق حساسية للصدمات الاقتصادية والسياسية بسبب الاعتماد الكبير على الواردات، والحصار المستمر منذ سنوات، وضعف البنية الإنتاجية الداخلية. أدت حرب غزة ٢٠٢٣ إلى صدمة هيكلية غير مسبوقة في الأسواق السلعية، تسببت في توقف شبه كامل للإنتاج المحلي، انهيار سلاسل التوريد، وارتفاع غير مسبوق في أسعار المستهلكين، ودراسة الفروق بين الوضع قبل الحرب وبعدها تتيح فهم حجم التأثير المباشر وغير المباشر للحرب على الاقتصاد المحلي، وتبرز دور السياسات الإنسانية والاقتصادية في إدارة الأزمة.

١- تدمير البنية الاقتصادية والإنتاج المحلي: -

أ- قبل الحرب: كانت غزة تعتمد جزئيًا على الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي، ما يسمح للسوق بالعمل ضمن حدود العرض والطلب، رغم القيود المفروضة بسبب الحصار.

ب- بعد الحرب: تدمرت بين ٨٠-٩٦٪ من الأصول الزراعية والمرافق الإنتاجية، وتضرر نحو 82% من المؤسسات الخاصة، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لغزة بنسبة 81% في الربع الأخير من 2023 مقارنة بما قبل الحرب (UNCTAD, 2024a; UNCTAD, 2024b).

يرى الباحثون أن هذا التدمير الهيكلي أدى إلى فقدان السوق قدرته على الاعتماد على الإنتاج المحلي، وتحولت غزة إلى حالة شبه انعدام للعرض الداخلي، ما جعل السوق يعتمد أساسًا على الاستيراد المحدود والمساعدات الإنسانية. أي محاولة لإعادة تشغيل السوق تحتاج إلى إعادة بناء البنية الإنتاجية بالكامل، وليس مجرد إصلاح جزئي.

٢- انهيار العرض وتحول السوق إلى سوق ندرة: -

أ- تسببت الحرب في توقف سلاسل الإنتاج والتوزيع، ما قلل من توفر السلع الأساسية (غذاء، مواد استهلاكية، مواد خام) (UNCTAD, 2024a).

ب- أي إدخال للسلع كان محدودًا ومقطوعًا بسبب دمار الطرق، المخازن، وشبكات النقل (UNCTAD, 2024b).

يرى الباحثين أن السوق لم يعد يعمل وفق القواعد التقليدية (عرض، طلب، توزيع، استهلاك)، بل أصبح يعتمد على ما يمكن إدخاله أو توزيعه عبر الإغاثة، أي أن السوق تحول من منظومة اقتصادية إلى منظومة بقاء.

٣- تضخم حاد وانخفاض القدرة الشرائية وتقلب الأسعار:-

أ- سجل مؤشر غلاء المعيشة في قطاع غزة ارتفاعًا بواقع 75.59% في نيسان 2025 مقارنة بالشهر السابق (PCBS, 2025a).

ب- في بعض الأشهر، شهدت الأسعار انخفاضًا بعد هدنة مؤقتة، مثل انخفاض مؤشر أسعار المستهلك في شباط 2025 بنسبة 33.29% مقارنة بالشهر السابق (PCBS, 2025b).

ويرى الباحثين أن التضخم والتقلبات السعرية يظهران أن الحرب حولت السوق إلى مساحة خطرة وغير مستقرة، حيث تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين، وأصبحت الأولويات الاستهلاكية تعتمد على البقاء على الحد الأدنى من الغذاء، وليس على نمط السوق الطبيعي.

٤- تحول طبيعة السوق: من سوق اقتصادي إلى سوق بقاء وإنسانية: -

مع انهيار الإنتاج، العرض، والتوزيع، فقد السوق التقليدي وظائفه الأساسية، وأصبح يعتمد على المساعدات، الاقتصاد غير الرسمي، وتكيف الأسر مع ندرة السلع (UNCTAD, 2024a; UNCTAD, 2025).

يرى الباحثين أن تعريف السوق نفسه يجب أن يُعاد النظر فيه في سياق غزة؛ لم يعد مكانًا لتبادل السلع من أجل الربح والتنمية، بل أصبح آلية بقاء وتوزيع محدود. إعادة بناء السوق تحتاج إلى جهود شاملة تشمل الإنتاج، التوزيع، البنية التحتية والسياسات الاقتصادية، وليس مجرد انتظار فتح المعابر أو وصول المساعدات.

جدول (٢): مقارنة قبل وبعد الحرب

البُعد / الخاصية	قبل الحرب 2023	بعد حرب 2023
الإنتاج المحلي/ العرض	إنتاج زراعي وصناعي محدود	دمار واسع: 80–96% من الأصول الزراعية + 82% من المؤسسات الخاصة تضررت (UNCTAD, 2024a; UNCTAD, 2024b)
توفر السلع/ التوريد	استيراد محدود + إنتاج محلي + توزيع نسبي	اعتماد شبه كامل على مساعدات أو استيراد محدود(UNCTAD, 2024b)
الأسعار/ كلفة المعيشة	متذبذبة ضمن الحصار	تضخم حاد CPI: في غزة ارتفع 282.60% حتى سبتمبر (PCBS, 2024) 2024
طبيعة السوق	سوق اقتصادي (تبادل، إنتاج، توزيع، استهلاك)	سوق ندرة/ بقاء – توزيع طارئ + سوق غير رسمي(UNCTAD, 2024b)
أفق التعافي	هشّ لكن ممكن	انهيار اقتصادي شامل – حاجة لإعادة بناء كلي (UNCTAD, 2025)

تُظهر مقارنة الوضع قبل وبعد حرب غزة 2023 أن الحرب لم تؤثر على السوق بشكل مؤقت فقط، بل أحدثت تغييراً هيكليًا كاملًا في طبيعة الاقتصاد والأسواق السلعية. السوق لم يعد يعتمد على الإنتاج المحلي أو آليات العرض والطلب التقليدية، بل تحول إلى نظام طوارئ يعتمد على

المساعدات الإنسانية والتكيف الاجتماعي. لذلك، أي دراسة أو سياسات مستقبلية لإعادة تأهيل السوق في غزة يجب أن تأخذ في الاعتبار هذه التحولات البنيوية العميقة، مع التركيز على إعادة بناء الإنتاج، التوزيع، البنية التحتية، والسياسات الاقتصادية الشاملة.

ويرى الباحثون أن حرب غزة ٢٠٢٣ أحدثت تحولًا هيكليًا غير مسبوق في طبيعة الأسواق، و لم يكن تأثيرها مؤقتًا أو جزئيًا، بل غيّر آليات الاقتصاد التقليدية بالكامل أصبحت الأسواق تعتمد على ما يمكن إدخاله عبر المساعدات أو الاستيراد المحدود، وتحولت الأولويات الاستهلاكية إلى البقاء على الحد الأدنى من الغذاء والسلع الأساسية كما يشير الباحثون إلى أن الانهيار في الإنتاج المحلي وسلاسل التوزيع خلق سوقًا غير مستقرة، تتسم بالتضخم الحاد وتقلب الأسعار، مما يزيد من هشاشة الأسر وضعف القدرة الشرائية. لذلك، أي سياسات لإعادة تأهيل السوق في غزة يجب أن تراعي هذه التحولات البنيوية، مع التركيز على إعادة بناء الإنتاج المحلي، تطوير البنية التحتية، وتنظيم آليات التوزيع والاستقرار الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد الكلي على المساعدات الإنسانية.

٤- كيف انعكس تعطّل سلاسل الإمداد وإغلاق المعابر على توفر السلع، وتكاليف النقل، ومخزون الأسواق؟

بحسب تقرير برنامج الغذاء العالمي (WFP November report, 2025) أشار التقرير أنه بعد عامين من الحرب، وحصار دام شهرين، وأشهر من نقص الإمدادات الغذائية، لا تزال العائلات في غزة تكافح من أجل توفير لقمة العيش. خلال شهر أكتوبر، أفادت التقارير بعودة مئات الآلاف من الأشخاص إلى شمال غزة، وكثير منهم إلى منازل مدمرة. ويُعد وصولهم إلى الغذاء محدودًا للغاية. ولا تزال معظم الأسر النازحة في الجنوب، تعيش غالبًا في خيام دون وصول كافٍ إلى الغذاء والخدمات. أيضا بحلول منتصف أكتوبر ٢٠٢٥، شهد استهلاك الغذاء في غزة تحسنًا طفيفًا بفضل الشاحنات الإنسانية والتجارية. ومع ذلك، لا يزال استهلاك الغذاء أقل من مستوياته قبل الصراع. واستهلكت الأسر الحبوب والعدس بشكل أساسي، بينما كان استهلاك اللحوم والبيض والخضراوات والفواكه نادرًا جدًا. ومع إعلان وقف إطلاق النار، انخفضت أسعار معظم المواد الغذائية مقارنة بشهر سبتمبر والأسبوع الأول من أكتوبر. وكان من المتوقع حدوث المزيد من الانخفاضات في الأسعار، لكن الأسعار ظلت أعلى من فبراير ٢٠٢٥ (وقف إطلاق النار) وقبل الصراع. وأدى توقع تدفق الغذاء بعد وقف إطلاق النار إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية. ومع ذلك، لا تزال قيود السيولة قائمة، حيث لا تزال رسوم السحب النقدي تتراوح بين ٢٠-٢٤٪.

وبحسب تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الذي يوضح الإمدادات الواردة بين ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ و١٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٥، تم الوصول من خلال الرابط بتاريخ 7 ديسمبر ٢٠٢٥، يتتبع الرسم البياني التالي البيانات المتاحة للأمم المتحدة (أكتوبر ٢٠٢٣ – يناير ٢٠٢٥) (٧٧٤,٤٩ شاحنة) حول حجم الإمدادات الواردة بعد تحميلها على الجانب

الفلسطيني من أي من نقاط الدخول (إيرز، غرب إيرز، كيسوفيم، كرم أبو سالم، رفح وبوابة ٩٦)، وإدخالها إلى أحد المستودعات أو إتاحتها بطريقة أخرى للوكالات والمحتاجين في جميع أنحاء غزة. حمولات الشاحنات الإنسانية المجمعة كما رصدتها وكالات الأمم المتحدة، باستثناء الوقود وبعض البضائع التي جمعتها المنظمات غير الحكومية وأطراف ثالثة. لم تُدرج الشاحنات التجارية ضمن الإجماليات بعد ٧ مايو/ أيار، حيث لم تتمكن الأمم المتحدة من مراقبة وصول بضائع القطاع الخاص بشكل مباشر. ومنذ ذلك الحين، لم تصل بعض حمولات الشاحنات المجمعة إلى وجهاتها بسبب حوادث أمنية، بما في ذلك النهب المسلح. كما يوضح الشكل التالي الشاحنات الواصلة لغزة حسب الحمولة (غذائي – غير غذائي) والمؤسسة ونوعها: –

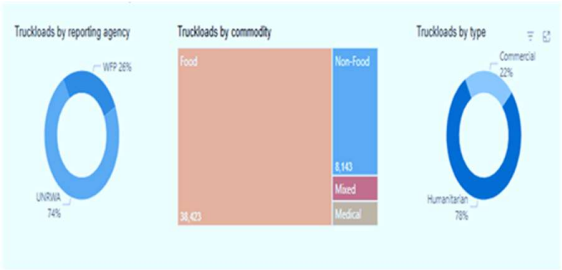

شكل (٢): الشاحنات الواصلة لغزة حسب الحمولة (غذائي– غير غذائي) والمؤسسة ونوعها

المصدر:

https://www.ochaopt.org/data/crossin) .(gs

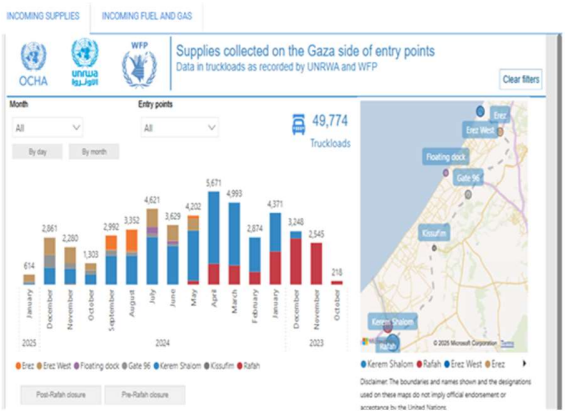

شكل (٣): الشاحنات الواصلة قطاع غزة من المنافذ البرية (أكتوبر ٢٠٢٣ – يناير ٢٠٢٥)

المصدر:

https://www.ochaopt.org/data/crossin) .(gs

شهد عام ٢٠٢٥ أشدّ فترات الانقطاع الكامل لإمدادات السلع إلى قطاع غزة منذ اندلاع الحرب في أكتوبر ٢٠٢٣، وذلك عندما فرضت السلطات الإسرائيلية حصاراً شاملاً ابتداءً من 2 مارس ٢٠٢٥، مُنِع خلاله دخول أي شاحنات مساعدات إنسانية أو بضائع تجارية أو وقود، بما في ذلك الغاز اللازم للطهي وتشغيل المخابز والمنشآت الحيوية. وقد أكدت الأمم المتحدة في إحاطتها أمام مجلس الأمن أن "جميع الإمدادات المنقذة للحياة من غذاء ودواء ووقود انقطعت تمامًا منذ ٢ مارس (OCHA, 2025)"، كما أعاد مكتب الأمم المتحدة في جنيف التأكيد بأن "لا مساعدات ولا وقود دخل غزة منذ بداية مارس" (UN Geneva, 2025).

واستمر هذا الإغلاق الكامل لمدة نحو ١١ أسبوعًا حتى منتصف—أواخر مايو، وهي مدة وصفها الأمين العام

للأمم المتحدة بأنها "أطول فترة حصار كامل منذ بدء الحرب" (United Nations, 2025). وفي نهاية هذه الفترة، أشارت رويترز إلى أن إسرائيل سمحت بدخول أعداد محدودة من الشاحنات نحو ٩٨ إلى ١٠٠ شاحنة بعد حصار امتد قرابة ٨٠ يومًا (Reuters, 2025).

وقد انعكس هذا الانقطاع التام في الإمدادات بصورة مباشرة على توافر السلع داخل السوق المحلية، إذ استُنزِف المخزون المتبقي في المتاجر والمستودعات خلال الأسابيع الأولى من الحصار دون إمكانية لتعويضه. وأدّى غياب الوقود إلى إغلاق المخابز وتعطّل شبكات النقل المحلية، فضلاً عن تعذر تشغيل المخازن المبردة، ما فاقم أزمة انعدام السلع الأساسية مثل الدقيق والخبز والمواد المعلّبة وغاز الطهي. وتصف منظمة العفو الدولية هذه الفترة بأنها جزء من "استخدام التجويع كأداة حرب"، مع تأكيدها أن القطاع شهد نقصًا حادًا في الغذاء وتراجعًا كبيرًا في الإنتاج والاستهلاك (Amnesty International, 2025).

أما على صعيد الأسعار، فقد أدّى الجمع بين ندرة السلع وانعدام الوقود إلى ارتفاعات غير مسبوقة، فتكاليف النقل الداخلي تضاعفت مرّات عدة نتيجة توقف إمدادات الوقود، بينما قفزت أسعار الغذاء إلى مستويات ‘‘مقلقة’’ وفق وصف الأمم المتحدة (OCHA, 2025).

وبسبب محدودية السلع التي استطاعت الوصول لاحقًا عبر ممرات شديدة التقييد، ظلّ الطلب يفوق العرض بكثير، ما خلق حالة تضخم غذائي حاد وممتد، وعمّق هشاشة الأمن الغذائي للأسر. وحتى بعد السماح بدخول شاحنات قليلة في أواخر مايو، ظلّت الأمم المتحدة تعتبر هذه الكميات "غير كافية إطلاقًا لسد الفجوة" (United Nations, 2025).

وبناءً على ذلك، تُعدّ فترة الحصار الكامل في مارس–مايو ٢٠٢٥ نقطة تحول خطيرة في مسار الأزمة الاقتصادية والإنسانية في غزة، حيث قادت إلى انخفاض حاد في توافر السلع الأساسية، واستنزاف المخزون المحلي، وارتفاع كبير في الأسعار، وتآكل القدرة الشرائية للسكان .كما أبرزت هذه الفترة الدور الحاسم لسلاسل الإمداد والمعابر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأظهرت أن أي انقطاع كامل في تدفق السلع ولو لفترة قصيرة يمكن أن يؤدي إلى انهيار سريع في السوق المحلية، بما يشمل تعطّل الإنتاج، تراجع النشاط التجاري، وانكماش القدرة على الاستجابة للاحتياجات الأساسية للسكان.

ويوضح الجدول التالي لمحة سريعة عن أهم فترات التقييد الشديد في ٢٠٢٤–٢٠٢٥: -

جدول (٣): لمحة سريعة عن أهم فترات التقييد الشديد في ٢٠٢٤–٢٠٢٥

الفترة	الوضع	متوسط الشاحنات تقريبًا	المصدر
يناير ٢٠٢٤ (من ١/٢٤)	ناشطون إسرائيليون (حركة "تسلف ٩") بدؤوا في إغلاق الطرق أمام شاحنات المساعدات عند معبر كرم أبو سالم؛ في اليوم الأول دخلت فقط ٩ من ٦٠ شاحنة كانت بانتظار الدخول.	9من أصل ٦٠ في أحد الأيام	ويكيبيديا – Israeli direct action against aid delivery to Gaza https://en.wikipedia.org/wiki/Israeli_direct_action_against_aid_delivery_to_Gaza?utm_source=chatgpt.com accessed on 7th Dec 2025
١-٢٠ أكتوبر ٢٠٢٤	فقط 552شاحنة إنسانية سُمح لها بالدخول عبر معبر كرم أبو سالم (≈ ٢٨ شاحنة/يوم)، بينما الحاجة المقدّرة كانت نحو ٥٠٠ شاحنة في اليوم.	≈ 28 شاحنة/يوم	UNRWA Situation Report #145 https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-145-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem?utm_source=chatgpt.com
نوفمبر ٢٠٢٤	متوسط ٦٥ شاحنة/يوم فقط في حين الحاجة إلى نحو ٥٠٠ شاحنة عمل يوميًا لتغطية الاحتياجات.	≈ 65 شاحنة/يوم	OCHA, Humanitarian Access Snapshot – November 2024 https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gaza-humanitarian-access-snapshot-8-13-november-10-december-2024?utm_source=chatgp.com
مايو ٢٠٢٤	إغلاق معبر رفح بالكامل منذ ٧ مايو، مع تشغيل متقطع ومقيّد لمعبر كرم أبو سالم في ظل القصف والاشتباكات؛ ما أدى إلى انخفاض كبير في عدد الشاحنات وسهولة وصولها الفعلي للسكان.	أعداد غير ثابتة لكن أقل بكثير من المطلوب	OCHA Flash Updates & Humanitarian Access Snapshots https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-access-snapshot-gaza-strip-1-31-may-2024?utm_source=chatgpt.com
٢ مارس – منتصف/ أواخر مايو ٢٠٢٥	منع كامل لدخول الشاحنات (غذاء، دواء، وقود، غاز طهي، وبضائع تجارية) في إطار حصار شامل.	()شاحنة خلال معظم الفترة	إحاطات الأمم المتحدة، BBC، تقارير قانونية وإنسانية https://www.ochaopt.org/content/un-relief-chief-security-council-we-cannot-accept-return-pre-ceasefire-conditions?utm_source=chatgpt.com
من أواخر مايو ٢٠٢٥ فصاعدًا	انتهاء الحصار الكامل، لكن استمرار التقييد الشديد؛ دخلت أعداد محدودة (حوالي ٩٨–١٠٠ شاحنة خلال يومين في أواخر مايو)، وتصف الأمم المتحدة هذه الكميات بأنها "نقطة في بحر "مقارنة بالاحتياج	عشرات الشاحنات / يوم، أقل بكثير من ٥٠٠–٦٠٠ شاحنة لازمة	بيانات رويترز وأونشا https://www.reuters.com/world/middle-east/gaza-still-waiting-aid-pressure-mounts-israel-2025-05-21/?utm_source=chatgpt.com

وكمؤشر لواضح للتأثير السلبي لحرب ٢٠٢٣ يظهر شكل (٣) متوسط عدد الشاحنات للبضائع والسلع الغذائية وغير الغذائية التي كانت تخل القطاع والتي تشير إلى ما يقرب من ١٠ آلاف شاحنة شهرياً (٣٠٠ شاحنة يومياً).

شكل (٤): متوسط الشاحنات للسلع والبضائع الداخلة غزة شهريا وسنويا

المصدر:

https://www.ochaopt.org/data/crossings

ويرى الباحثون أن تعطّل سلاسل الإمداد وإغلاق المعابر لم يكن مجرد ظرف طارئ، بل شكل أزمة هيكلية للسوق المحلي في غزة، حيث تحولت الأسواق من نظام إنتاج وتوزيع طبيعي إلى نظام طوارئ يعتمد على المساعدات المحدودة. ويؤكد الباحثون أن ارتفاع تكاليف النقل والاعتماد على الإغاثة الإنسانية أضعف قدرة الأسر على الوصول إلى الغذاء، وخلق تضخمًا غذائيًا حادًا أثر على الأمن الغذائي لفترات طويلة. كما يشير الباحثون إلى أن أي سياسات مستقبلية لتعافي السوق يجب أن تركز على استعادة سلاسل الإمداد المحلية، تأمين وصول الوقود، وإعادة بناء المخازن وشبكات النقل لضمان استقرار السوق وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

٥- ما السياسات والإجراءات التي يمكن أن تُسهم في الحدّ من الآثار السلبية للحرب على الأسواق، وتعزيز صمود الأمن الغذائي في فلسطين؟

أولاً: الآثار السلبية للحرب على الأسواق والأمن الغذائي

كشفت الدراسة أن حرب غزة ٢٠٢٣ ألحقت صدمة اقتصادية غير مسبوقة بالأسواق الفلسطينية، وخصوصًا أسواق السلع الأساسية، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنحو ٨٠٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات تاريخية، حيث تجاوزت البطالة نسبة ٥٠٪ مع نهاية ٢٠٢٣ وبلغت نحو ٨٠٪ من قوة العمل بعد عام من الحرب وفق بعض التقديرات.

وترافقت هذه الأزمة مع انهيار سلاسل الإمداد بشكل شبه كامل، حيث توقفت ٩٢٪ من المنشآت التجارية عن العمل خلال الحرب، وأدى ذلك إلى شُحّ حاد في المعروض من السلع الأساسية وارتفاع جنوني في الأسعار، إذ تضاعفت أسعار العديد من السلع الغذائية الأساسية بمقدار ١٠٠٪-٢٠٠٪ بل وتجاوزت عشرة أضعافها في بعض الحالات القصوى.

ولم تقتصر آثار الحرب على تعطيل الأسواق فحسب، بل طالت أيضًا مقومات الأمن الغذائي المحلي، فقد دُمّرت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والبنية التحتية الإنتاجية؛ وتشير التقديرات إلى تضرر نحو ٦٨٪ من الحقول المزروعة وتوقف الإنتاج الزراعي تقريبًا، بما في ذلك تلف ما يقرب من ٩٠٪ من مزارع الدواجن، وقد فاقم ذلك اعتماد الفلسطينيين على الواردات في تأمين الغذاء، إذ إن غزة كانت تستورد قبل الحرب حوالي ٩١٪ من القمح و٩٥٪ من زيت الطهي الذي تستهلكه.

ومع تشديد الحصار خلال الحرب وتعطل المعابر، أصبحت تلك الواردات شحيحة، وبالتالي عانت أغلبية الأسر من انعدام حاد في الأمن الغذائي؛ فبعد أشهر قليلة من الحرب، واجه سكان غزة مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي وأصبح شبح المجاعة يلوح في الأفق.

هذه الصورة التحليلية تؤكد أن الحرب أحدثت اضطرابًا هيكليًا في الأسواق وخلقت أزمة غذائية حادة، مما يستدعي استجابات على المدى الطارئ والمتوسط والبعيد للحد من آثارها السلبية وتعزيز صمود الأمن الغذائي في فلسطين.

ثانياً: السياسات والإجراءات المقترحة لتخفيف الآثار وتعزيز الصمود

أ- المستوى الطارئ (قصير المدى): تبرز الحاجة إلى تدخلات فورية ومباشرة لتحقيق استقرار الأسواق وضمان توفير المواد الأساسية للسكان، وأولويّة الإجراءات ضمان تدفق الإمدادات الحيوية لغزة والأسواق الفلسطينية المتضررة عبر ممرات إنسانية آمنة، ويتطلب ذلك الضغط نحو وقف إطلاق نار إنساني مؤقت وفتح المعابر بشكل عاجل للسماح بدخول قوافل الإغاثة دون عوائق، ويجب تأمين وصول كميات كافية من المواد الغذائية والمياه النظيفة والوقود لتشغيل الخدمات الأساسية، مع إعطاء أولوية للفئات الأكثر ضعفًا كالنازحين في الملاجئ والنساء الحوامل والأطفال.

وبالتوازي مع الإمدادات، لا بد من التدخل في الأسواق لكبح الارتفاع المنفلت للأسعار وحماية المستهلكين، ويمكن للحكومة الفلسطينية بالتعاون مع المنظمات الدولية أن تتدخل عبر دعم أسعار السلع الأساسية أو فرض سقوف سعرية مؤقتة على بعض المواد الغذائية الحيوية، لمنع الاستغلال والاحتكار في ظل النقص، ويفضل تفعيل آليات رقابة صارمة على الأسواق لمنع تخزين السلع أو تهريبها، إلى جانب توسيع برامج القسائم الشرائية والمساعدات النقدية للأسر الفقيرة حتى تتمكن من شراء الغذاء رغم الغلاء، ومن الإجراءات الطارئة تعزيز أنظمة التوزيع المباشر للمواد الأساسية، ودعم تشغيل المخابز المحلية ومطاحن الدقيق بشكل عاجل عبر توفير الوقود والقمح لها، بما يضمن استمرار إنتاج الخبز ويخفف الاعتماد على الواردات.

كذلك ينبغي إنشاء مراكز توزيع غذائية طارئة في المناطق المنكوبة تتولى إيصال المواد التموينية إلى الأسر المحتاجة بانتظام وفعالية.

هذه التدخلات السريعة من شأنها تخفيف حدة الأزمة في الأسابيع والأشهر الأولى، واستعادة قدر من التوازن في الأسواق المحلية ريثما تبدأ جهود التعافي الأوسع.

ب- المستوى المتوسط (مرحلة التعافي وإعادة البناء): على المدى المتوسط، مع استقرار الوضع الإنساني الأولي، ينبغي الانتقال نحو سياسات تدعم التعافي الاقتصادي التدريجي وتعزز قدرة المجتمع على الوقوف مجدداً، ومحور هذه المرحلة هو إعادة تفعيل الإنتاج المحلي وتعزيز المخزون الاستراتيجي إلى جانب تحسين كفاءة الأسواق وسلاسة التوزيع، فمن الضروري الشروع في إصلاح البنية التحتية الأساسية التي تضررت في الحرب كأولوية، ويشمل ذلك إصلاح الطرق وشبكات الكهرباء والمياه بما يضمن استئناف النقل والإمداد للأسواق، وكذلك إعادة إعمار المنشآت التخزينية والمخازن المركزية للسلع الإستراتيجية كالصوامع ومستودعات الأغذية لزيادة القدرة التخزينية تحسباً لأي طارئ.

إن تعزيز قدرة المخزون الإستراتيجي للمواد التموينية كالحبوب والطحين والوقود خطوة حاسمة لتجنب نقص الإمدادات مستقبلًا، حيث أن الحفاظ على مخزون يكفي لعدة أشهر يخفف من خطر حدوث فجوات في الغذاء خلال الأزمات.

وينبغي تعزيز الإنتاج المحلي للغذاء عبر حزم دعم شاملة للقطاعين الزراعي والصناعي الغذائي، وعلى السلطات تقديم الدعم للمزارعين لإعادة زراعة الأراضي التي تضررت وإصلاح أنظمة الري المدمرة، بما في ذلك توفير البذور والشتلات وتعويض الخسائر في الثروة الحيوانية والدواجن، ويمكن إطلاق برامج لإعادة تأهيل مزارع الدواجن ومرافق إنتاج الألبان وزيادة إنتاج الخضروات محليًا لتقليل الفجوة الغذائية.

كما أن تشجيع الزراعة المنزلية والحضرية كالزراعة في البيوت البلاستيكية والأسطح يساهم في سد جزء من احتياجات الخضروات الطازجة للسكان في المرحلة المتوسطة، وإلى جانب الزراعة، يتعين دعم المطاحن والمصانع الغذائية المحلية للعودة للإنتاج، عبر منح قروض ميسرة أو منح مالية لإصلاح آلاتها وتوريد المواد الخام اللازمة.

إن عودة عجلة الإنتاج المحلي للدوران تساعد على تنويع المعروض بالأسواق وتخفيض الأسعار تدريجيًا عبر منافسة المستوردات، مما يعزز الأمن الغذائي.

كما أن تحسين أنظمة التوزيع في هذه المرحلة يعد ضروريًا لربط الإنتاج المحلي بالمستهلكين وتأمين انسياب السلع بين مختلف مناطق فلسطين، ويتطلب ذلك تطوير سلاسل التوريد الداخلية، مثل تأسيس مراكز لوجستية وأسواق جملة حديثة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وربطها بمنظومة نقل فعالة تضمن وصول المنتجات بسرعة وكفاءة.

كما ينبغي العمل على تكامل الأسواق بين غزة والضفة الغربية قدر المستطاع؛ فاستئناف الحركة التجارية بين شطري الوطن سيسمح بتدفق السلع من الضفة إلى غزة وبالعكس، مما يساعد في معالجة الاختناقات المحلية.

كذلك توصي بتبني برامج حماية اجتماعية موسعة خلال مرحلة التعافي لتقوية قدرة المواطنين الشرائية، ومن هذه البرامج توسيع التحويلات النقدية للأسر الأشد فقرًا، واستمرار توزيع القسائم الغذائية، وتوفير وجبات مدرسية للأطفال في المناطق المتضررة لضمان التغذية حتى عودة الاستقرار.

ولا بد من الاستمرار في مراقبة الأسعار والتدخل السوقي عند الضرورة خلال هذه المرحلة؛ فإذا ما لوحظت اختلالات كسوء توزيع أو احتكار في سلعة ما، يجب على الحكومة التدخل عبر الاستيراد المباشر أو الدعم المؤقت لتصحيح السوق، فعبر هذه الإجراءات المتوسطة المدى، يمكن للاقتصاد المحلي أن يستعيد عافيته تدريجيًا، ويتم وضع الأسس اللازمة للانتقال نحو التنمية طويلة الأجل.

ج- المستوى البعيد المدى (التنمية والصمود المستدام): على المدى البعيد، تتطلب تعزيز صمود الأمن الغذائي تبني حزمة سياسات إصلاحية وتنموية تعالج المشكلات الهيكلية وتبني قدرة طويلة الأجل على مواجهة الأزمات، المحور الأبرز هنا هو زيادة الاعتماد على الذات في الإنتاج الغذائي وتحقيق تنمية مستدامة تقلّل الاعتماد المفرط على الواردات والأسواق الخارجية، وينبغي الاستثمار في تطوير القطاع الزراعي عبر إدخال ممارسات زراعية حديثة وذكية مناخيًا لرفع الإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، ويشمل ذلك تبني نظم الزراعة المستدامة كأنظمة الري بالتنقيط والطاقة الشمسية للري وزراعة أصناف محسّنة ذات غلة عالية ومقاومة للملوحة والجفاف، مما يزيد الأمن الغذائي الذاتي ويحقق قدراً من سيادة الغذاء محليًا.

ويمكن توسيع مشاريع الاستزراع السمكي واستثمار السواحل في غزة لدعم توفر البروتين، وكذلك تعزيز الصناعات الغذائية التحويلية كصناعات حفظ الخضروات وتجفيف الفاكهة والألبان لخلق قيمة مضافة محليًا وتخزين فائض الإنتاج لفترات أطول.

كما يتطلب الصمود البعيد المدى بناء منظومة احتياطيات إستراتيجية مستدامة للدولة من المواد الأساسية، وهذه المخزونات الإستراتيجية ستكون خط الدفاع الأول في أي أزمة قادمة، إذ تسمح بالتدخل الفوري لضخ السلع في

السوق وتجنب حدوث مجاعات حتى في ظل حصار أو صدمات خارجية.

ومن المهم تحسين البنية التحتية للتوزيع على المدى البعيد عبر تحديث شبكات النقل التجاري وإقامة نظام لوجستي وطني متكامل يربط الموانئ والمعابر بالمراكز السكانية الرئيسية، ولا بد أيضًا من الاستثمار في التحول الرقمي لأنظمة التجارة والتوزيع كمنصات إلكترونية لمتابعة المخزون والأسعار مما يزيد شفافية الأسواق وكفاءة الاستجابة للطلب.

من الناحية المؤسسية، ينبغي ترسيخ سياسات سوقية وتنموية داعمة للصمود، كإنشاء آليات إنذار مبكر للأمن الغذائي ترصد المؤشرات الحيوية ومستويات المخزون والأسعار وأنماط الاستهلاك، وتنبه صناع القرار لأي اضطراب قبل تفاقمه.

كما يشمل تنويع علاقات التجارة الخارجية لضمان بدائل متعددة لواردات الغذاء والوقود؛ فبدل الاعتماد على مصدر وحيد أو طرف مسيطر، يجب بناء شراكات تجارية إقليمية ودولية تتيح تدفق الإمدادات عبر مسارات بديلة أثناء الأزمات.

وعلى المستوى السياسي الأشمل، لا يمكن تحقيق الصمود الاقتصادي الكامل دون معالجة جذور القيود الهيكلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، لذلك تعد استعادة حرية الحركة والتجارة شرطًا لازمًا للتنمية بعيدة المدى.

وينبغي العمل دوليًا على إنهاء الحصار وقيود الاحتلال التي تعطل حرية تنقل الأفراد والبضائع بين غزة والضفة الغربية وباقي العالم، فإعادة ربط أوصال الأراضي الفلسطينية اقتصاديًا سيمكن المنتجين المحليين من توسيع أسواقهم ويقلل التكلفة ويخفف الارتهان للمعابر الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

كذلك إن استعادة الفلسطينيين السيطرة على مواردهم الطبيعية وحدودهم ستفتح المجال أمام استثمارات استراتيجية في القطاعات الزراعية والمائية والطاقة، وبالتالي توفير أساس إنتاجي قوي ومتين للصمود.

وينبغي تعزيز الشراكة مع المؤسسات الدولية في مجالات بناء القدرات ونقل التكنولوجي، إن تحقيق هذه الرؤية طويلة الأمد كفيل بأن ينقل الاقتصاد الفلسطيني من حالة الهشاشة أمام الصدمات إلى مناعة اقتصاديات قادرة على امتصاص الأزمات والصمود أمام النزاعات الممتدة.

يشير الباحثون إلى أن هذه الحزمة من السياسات يجب أن تكون متكاملة ومتدرجة زمنياً بين الطارئ والمتوسط والطويل المدى، بحيث توازن بين الاستجابة السريعة للأزمة الإنسانية وإعادة بناء الاقتصاد المحلي وتعزيز صمود الأمن الغذائي. ويؤكدون أن إعادة إنتاج السوق المحلي وتفعيل البنية الإنتاجية هما الأساس لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، إذ إن الاعتماد على المساعدات الدولية أو الواردات وحدها لا يضمن صمود السوق أمام أزمات مستقبلية كما يشدد الباحثون على أهمية الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا والآليات المؤسسية، لأن تطوير قدرات التخزين، النقل، وأنظمة الإنذار المبكر يحد من هشاشة الأسواق ويخلق مرونة في مواجهة الصدمات وفي السياق السياسي، يعتبر الباحثون أن استعادة حرية الحركة والسيطرة على الموارد شرط أساسي

لأي خطة طويلة الأمد لتحقيق الأمن الغذائي، حيث يربطون بين الاستقلال الاقتصادي والسياسي وبين قدرة السوق على الصمود أمام النزاعات الممتدة.

*** النتائج**

١- ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الأساسية: يرى الباحثون أن الحرب حولت الأسعار إلى مستويات قياسية، بحيث تجاوزت القدرة الشرائية للأسر، وأحدثت اختلالاً كبيراً في التوازن الاقتصادي للأسواق المحلية.

٢- تدمير الإنتاج المحلي وانهيار السوق التقليدي: يشير الباحثون إلى أن فقدان الإنتاج المحلي والاعتماد شبه الكامل على المساعدات الإنسانية أعاد تشكيل طبيعة السوق من منظومة اقتصادية منتظمة إلى سوق ندرة وبقاء، غير قادر على تلبية الطلب المحلي.

٣- تعطّل سلاسل الإمداد وزيادة تكاليف النقل: يوضح الباحثون أن إغلاق المعابر وتعطّل النقل أدى إلى استنزاف المخزون في الأسواق، وخلق تضخمًا غذائيًا، وجعل وصول السلع أسيرًا للتقلبات السياسية والأمنية، بدلاً من آليات العرض والطلب التقليدية.

٤- تفاقم هشاشة الأمن الغذائي والفقر: يعتقد الباحثون أن الحرب أضعفت القدرة الشرائية للأسر، وخلقت أزمة غذائية حادة، مع ارتفاع البطالة وانكماش النشاط الاقتصادي، مما جعل السكان يعتمدون على البقاء اليومي أكثر من التخطيط الغذائي المستدام.

٥- أهمية سياسات متعددة المستويات لتعزيز الصمود: يرى الباحثون أن الحد من آثار الحرب يتطلب تدخلات فورية لضمان وصول الغذاء، ودعم الإنتاج المحلي، وإعادة بناء البنية التحتية، إلى جانب سياسات طويلة الأمد لتحقيق صمود اقتصادي وأمني غذائي مستدام.

*** التوصيات**

١- **تعزيز وصول الإمدادات الغذائية الطارئة:** توصي الدراسة بضرورة تأمين قنوات سريعة وآمنة لدخول المواد الغذائية الأساسية والوقود والمياه، خصوصًا خلال الأزمات، لضمان استقرار الأسواق وحماية الأسر الأكثر ضعفًا.

٢- **إعادة بناء وتعزيز الإنتاج المحلي:** من وجهة نظر الباحثين، يجب دعم القطاع الزراعي والصناعي المحلي عبر توفير المدخلات الزراعية، إعادة تأهيل المنشآت الإنتاجية، وتشجيع الزراعة المنزلية والحضرية لتقليل الاعتماد على الواردات.

٣- **تطوير سلاسل الإمداد واللوجستيات:** توصي الدراسة بتحسين البنية التحتية للنقل والتخزين وإنشاء مراكز لوجستية وأسواق جملة فعّالة، لتسهيل توزيع السلع وضمان وصولها إلى كافة المناطق بشكل منتظم وفعّال.

٤- **تبني سياسات دعم اجتماعي واقتصادي:** يرى الباحثون أهمية استمرار برامج القسائم الغذائية، والتحويلات النقدية، ودعم القدرة الشرائية للأسر، لضمان حماية الأمن الغذائي خلال مراحل التعافي وإعادة الإعمار.

٥- **وضع سياسات طويلة الأمد للصمود الاقتصادي والغذائي:** توصي الدراسة بالاستثمار في الزراعة الذكية والمستدامة، إنشاء مخزونات استراتيجية، تعزيز الشراكات التجارية الإقليمية والدولية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر

لتفادي الأزمات المستقبلية وضمان صمود الأسواق والأمن الغذائي.

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). (٢٠٢٤). تقرير حول الأضرار الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة خلال حرب ٢٠٢٣–٢٠٢٤. بيروت: الأمم المتحدة.

اقتصاد البلد. (٢٠٢٥، ٢٦ يناير). منشور حول ارتفاع أسعار العقارات في قطاع غزة بعد الحرب. فيسبوك. https://www.facebook.com/15eWhD2Piv.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإسكوا. (٢٠٢٣). التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة لحرب غزة على البلدان المجاورة في المنطقة العربية. الأمم المتحدة. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-03.pdf.

البنك الدولي، والأمم المتحدة. (٢٠٢٤). التقييم السريع لأضرار واحتياجات غزة. واشنطن: البنك الدولي.

أبو جامع، أكرم، وأبو مدللة، سمير. (٢٠٢٥). سيناريوهات إعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان: دراسة استشرافية. ميونخ: أرشيف ميونخ للبحوث الاقتصادية. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/124594/.

الجزيرة. (٢٠٢٤). دراسة مسحية حول أسعار السلع الأساسية في أسواق غزة خلال أكتوبر ٢٠٢٤. موقع الجزيرة الإخباري.

الجزيرة. (٢٠٢٥، ١٧ يناير). تقارير تلفزيونية حول التداعيات الاقتصادية للحرب على غزة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٢٣). الإحصاء الفلسطيني يستعرض أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ٢٠٠٠–٢٠٢٢. رام الله. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?ItemID=4605.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٢٤). بيانات الحسابات القومية ومؤشرات السوق خلال ٢٠٢٣–٢٠٢٤. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٢٥أ). الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين لشهر نيسان ٢٠٢٥. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٢٥ب). الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين لشهر شباط ٢٠٢٥. رام الله.

سلطة النقد الفلسطينية. (٢٠٢٤). الحسابات القومية الربعية ومؤشرات البطالة والناتج المحلي. رام الله.

سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٢٥). تقرير حول الفقر وانعدام الأمن الغذائي في فلسطين بعد حرب غزة. رام الله.

سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢٥م، منشور على الصفحة الرسمية في فيسبوك، https://bit.ly/4jxUDFI.

سلطة جودة البيئة. (٢٠٢٤). تقرير وطني حول آثار الحرب على البيئة والبنية التحتية في قطاع غزة. رام الله.

أبو شمالة، جيهان، ٢٠١٧، حصار غزة الواقع والأبعاد والتداعيات، بحث منشور في أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة فلسطين.

عبد الكريم، نادر. (٢٠٢٤). تأثير الحرب على الاقتصاد الفلسطيني مع التركيز على اقتصاد قطاع غزة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655265.

العجلة، محمد، وعيسى، محمود. (٢٠٢٤). التداعيات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وكلفة إعادة الإعمار. غزة: مركز فينيق للدراسات.

عودة، سامر، والداية، وائل. (٢٠٢١). تحليل آثار العدوان على قطاع غزة في مايو ٢٠٢١ على المنشآت الاقتصادية. سلطة النقد الفلسطينية.

الفاو (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة). (٢٠٢٤). تقييم أولي لأثر الحرب على القطاع الزراعي والثروة الحيوانية في غزة.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار). (٢٠٢٤). تقرير حول تدمير المخازن والمنشآت التجارية في غزة خلال حرب ٢٠٢٣–٢٠٢٤. رام الله.

مركز ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني). (٢٠٢٤). تقدير أولي لتأثير الحرب على توفر السلع الاستهلاكية في غزة. رام الله.

حلس، رائد، ٢٠٢٤: تأثيرات الحرب الحالية على غزة دراسة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب، ورقة علمية منشورة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

مقداد، محمد، حمدان، محمد، بهار، إيمان، علوان، يحيى، بوحجي، محمد. (٢٠٢٥). العوامل الهيكلية المؤثرة في تقلبات أسعار السلع الأساسية في اقتصاد غزة خلال الحرب: ما وراء العرض والطلب. https://doi.org/10.5281/zenodo.15529566.

المكتب الإعلامي الحكومي في غزة. (٢٠٢٤). تقديرات تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في قطاع غزة خلال الحرب.

هلس، رائد محمد. (٢٠٢٤). تأثيرات الحرب الحالية على غزة: دراسة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي

تواجه الشباب. مركز الزيتونة للدراسات. https://www.alzaytouna.net/20/24/12/23.

هلس، رائد محمد. (٢٠٢٥). انعكاسات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي. مركز الزيتونة. https://www.alzaytouna.net/20/25/01/30.

وزارة الاقتصاد الوطني. (٢٠٢٤). بيان حول تحول سوق غزة إلى التوزيع الطارئ للمساعدات.

وزارة الصحة الفلسطينية. (٢٠٢٤). الإحصاءات الرسمية حول تدمير الوحدات السكنية والشهداء في قطاع غزة.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Al Jazeera. (2024). Market survey of food prices in Gaza one year into the war. Al Jazeera English.

Amnesty International. (2025). Report on the use of starvation as a method of warfare in Gaza.

Food and Agriculture Organization, & World Food Programme. (2025). FAO–WFP report on acute food insecurity hotspots.

Mankiw, N. G. (2021). Principles of economics (9th ed.). Cengage Learning.

MAS (Palestine Economic Policy Research Institute). (2024). Rapid assessment of consumer markets in Gaza during the 2023–2024 war.

OCHA. (2024). Gaza humanitarian access snapshot (May & December 2024). https://www.ochaopt.org

OCHA. (2025). UN relief chief to Security Council: We cannot accept a return to pre-ceasefire conditions.

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2023). Social and economic indicators in Palestine 2000–2022. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?ItemID=4605

Reuters. (2025). Gaza still waiting for aid as pressure mounts on Israel. https://www.reuters.com/world/middle-east/gaza-still-waiting-aid-pressure-mounts-israel-2025-05-21

Scher, L., & van den Hoek, J. (2025). Active InSAR monitoring of building damage in Gaza during the 2023–2024 conflict. Preprint.

UN Geneva. (2025). Press briefing on the stoppage of aid and fuel entering Gaza since March 2, 2025.

UNCTAD. (2024a). Economic crisis worsens in the Occupied Palestinian Territory amid Gaza conflict. https://unctad.org/news/economic-crisis-worsens-occupied-palestinian-territory-amid-ongoing-gaza-conflict

UNCTAD. (2024b). Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory.

UNCTAD. (2025). Assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the OPT. https://unctad.org/publication/developments-economy-occupied-palestinian-territory

United Nations. (2025). Statements of the Secretary-General and Security Council briefings on the Gaza blockade.

UNRWA. (2024). Situation report 145: Gaza Strip and West Bank.

Wikipedia. (2024). Israeli direct action against aid delivery to Gaza. https://en.wikipedia.org/wiki/Israeli_direct_action_against_aid_delivery_to_Gaza

World Bank. (2024). Impacts of the Middle East conflict on the Palestinian economy.

World Food Programme. (2023). Report on food price spikes and market stocks in Gaza.

World Food Programme. (2024). Market monitoring updates on Gaza.

World Food Programme. (2025). Hunger looms again in Gaza as food stocks run out. https://www.wfp.org/news/hunger-looms-again-gaza-wfp-food-stocks-begin-run-out.